جمهورية العراق
وزارة التخطيط
دائرة السياسات الاقتصادية والمالية
قسم دراسات السوق وتنمية القطاع الخاص
شعبة السوق والاسعار

تقييم السياسة السعرية في

العراق

٢٠٢٣

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	١
المحور الأول: الاطار النظري والمفاهيمي للسياسة السعرية	٢
أولاً: مفهوم السعر والسياسة السعرية	٢
ثانياً : العوامل المؤثرة على السعر	٤
المحور الثاني: المراحل التاريخية لنشوء وتطور السياسة السعرية في العراق	١٠
أولاً: المراحل التاريخية للسياسة السعرية في العراق	١٠
ثانياً :- واقع السياسة السعرية على مستوى القطاعات الاقتصادية في العراق	١٤
المحور الثالث: تقييم السياسة السعرية في العراق	٣١
أولاً : تطور حركة أسعار السلع الزراعية في العراق	٣١
ثانيا: تطور حركة أسعار السلع الصناعية في العراق	٣٦
المحور الرابع: توصيات لتفعيل دور السياسة السعرية في العراق	٣٩
المصادر	٤٤

قائمة الجداول

رقم الجدول	العناوين	رقم الصفحة
١	مساهمة الناتج الزراعي العراقي بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة ٢٠١٤– ٢٠٢٠	٣٢
٢	نصيب الفرد العراقي من الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة للفترة ٢٠١٤– ٢٠٢٠	٣٣
٣	الأرقام القياسية للإنتاج النباتي والحيواني وصيد الأسماك لاسعار الحقل للفترة ٢٠١٤– ٢٠٢٠	٣٤
٤	القيمة المضافة للقطاع الصناعي العراقي ونسبة مساهمته في الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة ٢٠١٤– ٢٠٢٠	٣٦
٥	الرقم القياسي لاسعار المخرجات حسب اقسام الصناعة التحويلية للفترة ٢٠١٨ – ٢٠٢٠	٣٧
٦	الرقم القياسي لاسعار المدخلات حسب اقسام الصناعة التحويلية للفترة ٢٠١٨– ٢٠٢٠	٣٨

المقدمة

في ضوء التطورات الاقتصادية الدولية والإقليمية الراهنة لا بد من إعطاء السعر والسياسة السعرية أهمية خاصة، بهدف الوصول الى أليات تؤمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي وجعل السعر أداة فاعلة بهذا الخصوص تضمن مصلحة الأطراف المختلفة. ولا يختلف الاقتصاديون حول أهمية السياسة السعرية، وذلك لان أي تدخل في الاقتصاد يؤدي الى التأثير في العرض والطلب وبشكل عام في العلاقات السائدة في السوق، عليه يمكن اعتبار السياسة النقدية والمالية بمثابة سياسة سعرية غير مباشرة .

ان إمكانية وضع حلول سعرية مناسبة لا يمكن استبعادها فأصحاب القرار الاقتصادي عليهم ان يساهموا بطريقة إيجابية لإيجاد حلول كافية ومناسبة للمشكلة الاقتصادية من خلال استقرار الأسعار، وما يرتبط بالعوامل الأساسية والعلاقات السعرية المرتبطة بالتجارة بين العراق ومختلف الدول في مجال تصحيح مستويات الأسعار، وباتجاه العمل للوصول الى نظام اقتصادي متناسق ومتكافئ وضمن ألية السوق.

ان تجارب الدول في مجال الأسعار غنية في محتواها وتتميز بصفات وخصوصيات تتيح إمكانية واسعة لإغناء تجربة العراق في مجالات السعر والسياسة السعرية، خاصة وان التجارة الخارجية بين العراق ودول العالم تحتل مكانة هامة لاسيما بعد الانفتاح على العالم والذي حصل بعد عام ٢٠٠٣ ومما يترتب على ذلك من اثار متبادلة بين الدول .

وفي ضوء ما تقدم يأتي تقرير (تقييم السياسة السعرية في العراق) للوقوف على مفاهيم السعر والسياسة السعرية على المستويين الإجمالي والقطاعي، ومراحل تطور هذه السياسة في العراق والوظائف المهمة للسياسة السعرية على مستوى القطاعات (الزراعي/والصناعي/والخدمي) لما لهذه القطاعات من دور مهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاتمين التقرير بالمحددات والمعوقات التي تواجه السياسة السعرية وكيفية وضع الحلول لتفعيلها.

المحور الاول/ الاطار النظري والمفاهيمي للسياسة السعرية

أولا: مفهوم السعر والسياسة السعرية

١ – مفهوم السعر

السعر هو (التعبير النقدي لقيمة السلعة او الخدمة والتي تتجسد فيها نفقة العمل اللازمة اجتماعيا لإنتاجها) وبشكل عام يمثل التعبير النقدي لنسب التبادل النقدي بين القيم الاقتصادية لمختلف السلع والخدمات او بتعبير ادق يمثل القيمة.

وبالرغم من ان الأسعار تخضع لظروف متباينة في الأنظمة الاقتصادية المختلفة ولكنها بقدر قليل تكون نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب. ويحتل السعر مكانة هامة في جميع الدول على اختلاف نظمها، ففي اقتصاد السوق يلعب دورا أساسيا في مجال توزيع الموارد الإنتاجية بين القطاعات المختلفة وهذه بدورها تنعكس على انتاج السلع والخدمات استنادا الى مبدأ تحقيق مستوى معين من الربح تستهدفه المؤسسات الإنتاجية والخدمية للاستمرار في العملية الإنتاجية وعلى هذا الأساس فان توجيه الموارد في هذه الأنظمة يخضع للاعتبارات الربحية بالدرجة الرئيسة بتوفير السلع والخدمات الأساسية التي يحتاجها المواطنون.

اما في الأنظمة المخططة فان السعر يحتل مكانه مهمة في مجمل العملية التخطيطية فالسعر يتحدد ضمن اطار مركزي يخضع اعتبارات اقتصادية واجتماعية وسياسية، وعلى هذا الأساس فان تسعيرة السلع والخدمات تخضع لأولويات تتحدد (بشكل عام) مركزيا على أساس الأهداف المركزية المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك.

اما بالنسبة للدول النامية وبضمنها العراق فان مسألة الأسعار والتسعير تمثل مزيج لابد ان يأخذ بنظر الاعتبار ظروف السوق والتصور المركزي.

فالعراق لا يزال يمر بمرحلة تحول اقتصادي واجتماعي وان ظروفه تشمل على تعايش قطاع عام وقطاع خاص وان هذال الوضع بالنسبة للعراق يعني ضرورة الاخذ في الاعتبار مسائل عديدة تتعلق بالأسعار والسياسات السعرية (تمثل مزيجا بين نظام سوقي ومركزي) إضافة الى ان الاقتصاد العراقي لا يزال يعتمد وبشكل كبير على استيراد السلع المختلفة من الخارج خاصة بعد الزيارات الكبيرة في الطلب في السنوات الأخيرة سواء بالنسبة للاستثمار والاستهلاك مما يلقي عبئاً كبيراً على سياسة الأسعار وتنظيمها. ان مسالة الأسعار تحتل مكانة هامة في تصور الحكومة وأصحاب القرار، حيث تؤكد الكثير من التقارير على (تثبيت ودعم أسعار السلع الأساسية للمواطنين وتنظيم أسعار السلع الأخرى)، وان هذا الهدف يعكس بشكل واضح الاهتمام بمسالة الأسعار بالنسبة للسلع والخدمات المختلفة في البلاد .

٢- مفهوم السياسة السعرية

تمثل السياسة السعرية جملة من المبادئ والإجراءات والآسس التي يتم في ضوئها تحديد وتعديل الأسعار او التأثير فيها بما يؤمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المقررة.

ان السياسة السعرية ليست غاية في حد ذاتها وانما هي وسيلة لإقامة نظام سعري سليم، كما وانما تعتبر واحدة من السياسات الاقتصادية التي تتطلبها عملية التطور الاقتصادي، وعليه فان السياسة السعرية بمفهومها الواسع تمثل كل الوسائل المباشرة وغير المباشرة للتأثير في هيكل الأسعار ومكوناتها بما فيه هيكل التكاليف والهوامش والرسوم والضرائب غير المباشرة والاعانات المالية التي من شانها التأثير في مستوى السعر وبالتالي في قوى السوق التلقائية في قطاعات اقتصادية معينة او تحديد الأسعار والعلاقات السعرية بين المجاميع السلعية المختلفة.

وفي الواقع ان السياسة السعرية في الوقت الذي تنطلق فيه من الأهداف العامة للدولة الا انها قطاعية من حيث الجوهر، حيث لكل قطاع اقتصادي معيار اقتصادي واجتماعي معين يختف عن الاخر فاذا تطلبت مسالة الحفاظ على دخول الفلاحين في مستوى معين الموازنة بين أسعار البيع للمنتجات الزراعية وأسعار الشراء لمستلزمات ذلك الإنتاج فان السياسة السعرية بالنسبة الى جمهور المستهلكين تتطلب الموازنة بين أسعار البيع للمستهلكين والمدخلات النقدية للمواطنين لغرض المحافظة على القوة الشرائية او زيادتها ورفع مستوى المعيشة .

يستنتج من ذلك، ان رسم السياسة السعرية العامة لابد وان يأخذ في الاعتبار الخصوصيات المميزة لكل قطاع وفي ضوء الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية لكل منهما، كتحديد الأسعار للمنتجات الزراعية والصناعية والهوامش التجارية وأسعار المستهلك هذا بالإضافة الى ضرورة التمييز بين مراحل الإنتاج والمجاميع السلعية داخل القطاع الاقتصادي المعين.

ان الواقع الاقتصادي يشير الى اتجاه الاقتصاد العراقي نحو العمل بالية السوق على الرغم من استمرار التوجه المركزي في إدارة الاقتصاد من خلال اعتماد مبدا الشراكة ما بين القطاع العام والخاص، مما يتيح ذلك منح الشركات الصناعية العامة صلاحيات واسعة باتجاه تفعيل القدرة التنافسية لهذه الشركات خاصة في جانب تحديد الأسعار وإزالة المعوقات التسويقية التي تتعرض عملها، اذا ما علمنا بان الإنتاج المحلي يشهد منافسة شديدة من قبل المنتجات الأجنبية في السوق المحلية بفعل اعتماد الدولة المجهزة لآلية الإغراق السلعي للمنتجات الأجنبية المستوردة لتغطية فجوة الطلب.

ثانيا: العوامل المؤثرة على السعر

أوضحت النظرية الاقتصادية واظهرت تجارب الدول التي تنمو وتتطور في ظل تأثيرات اقتصاد السوق (المرتبطة بقوى العرض والطلب) بان هناك مجموعتين رئيستين من العوامل تؤثر في الأسعار واتجاهاتها، فلابد من توضيح تأثيرات عوامل الكلفة وعوامل الطلب كتمهيد للدخول بعد ذلك في بحث العوامل المؤثرة في السعر وكما يلي :-

- **عوامل الكلفة:** وتشمل هذه المجموعة على كلف العناصر الإنتاجية الداخلة في العملية الإنتاجية ،إضافة الى تأثيرات الضرائب غير المباشرة (بما فيها الرسوم الكمركية)، وكذلك تأثيرات تغيرات أسعار السلع والخدمات المستوردة وخاصة السلع الاستثمارية كما وان الدعم او الإعانات السعرية والتسهيلات النقدية والائتمانية (بما فيها الفوائد المصرفية) تنعكس اثارها بشكل واضح على السعر من خلال تأثيرها على هيكل التكاليف للمشاريع المختلفة ان التغيرات في تكاليف هذه العوامل تنعكس اثارها على مستويات الأسعار للسلع والخدمات المختلفة .
- **عوامل الطلب:** ويدخل في ذلك تأثيرات العوامل التي يترتب عليها زيادة في حجم الطلب بشكل ضغوطات على المتوفر والمتاح من السلع والخدمات مما يترتب عليه ارتفاع في الأسعار.

فالزيادة في الأجور والرواتب وإعادة توزيع الدخول لصالح الطبقات الفقيرة وذوي الدخول المحدودة يترتب عليه ضخ قوة شرائية إضافية يصاحبها زيادة في الطلب على السلع والخدمات عموما.

ان تأثيرات مجموعتي العوامل أعلاه قد تكون متداخلة بحيث ان تأثيرات احداها قد يصاحبها ظهور تأثيرات المجموعة الثانية في مرحلة لاحقة، فمثلا ارتفاع الأسعار بسبب زيادة الأجور والرواتب (عوامل الكلفة) يصاحبها زيادة في القوة الشرائية مما قد يترتب عليه في مرحلة لاحقة زيادة في الطلب قد تؤدي بدورها الى ارتفاع السعر (في حالة عدم تثبيته مركزيا).

نستنتج من ذلك ان الأسعار والسياسات السعرية تتأثر بجملة عوامل اقتصادية واجتماعية تتضافر وتتداخل جميعها بشكل متباين، إضافة الى الاعتبارات والاهداف التي تحددها الدولة والتي بدورها تؤثر على المحصلة السعرية النهائية .

اما فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة في الأسعار فيمكن حصرها بمجوعتين من العوامل، هما العوامل الاقتصادية والعوامل الاجتماعية، ويمكن توضيح ذلك بالشكل الاتي :-

أ- **العوامل الاقتصادية:** تعتبر العوامل الاقتصادية من العوامل المهمة التي يتم على ضوءها تحديد الأسعار بالنسبة للعديد من السلع وفي حالة تستند السياسة السعرية على الاعتبارات الكلفوية التي بموجبها يتحدد السعر المناسب وتشتمل هذه الجوانب على الاتي :-

❖ **عوامل الإنتاج:** ان كلفة الموارد الإنتاجية الداخلة في العملية الإنتاجية (عمل- رأسمال – مواد أولية) تشكل الأساس في تحديد السعر واتجاهاته، وبهذا الخصوص تعتمد لتحديد الأساس الذي يتم على ضوءه

تحديد السعر منها (متوسط الكلفة الاجمالية زائدا نسبة معينة من الهامش الربحي، متوسط الكلفة القياسية او متوسط الكلفة التخطيطية).

❖ **السياسات الاقتصادية العامة:** ان الأسعار والسياسة السعرية تتأثر أيضا بالسياسات الاقتصادية والإجراءات التي تتخذها الدولة ويمكن حصر اهم هذه السياسات والإجراءات ذات المساس المباشر بالسعر بالاتي :-

- السياسة المالية والاستثمارية
- السياسة النقدية والائتمانية
- السياسة الضريبية والكمركية
- سياسة الأجور والرواتب
- سياسة الاستيراد والتصدير

ان طبيعة هذه السياسات العامة (او الجزئية منها) تتحدد في ضوء الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للخطة، وانها تؤثر وبدرجات متفاوتة على الأسعار للسلع والمجاميع السلعية المختلفة.

سيتم توضيح الاتجاهات العامة لتأثيرات هذه السياسات على مستوى الأسعار:

- **السياسة المالية (الانفاقية) والاستثمارية:** ان السياسة المالية والاستثمارية التوسعية التي يشهدها العراق أدت الى خلق طلب متزايد وسريع على مختلف السلع والخدمات وبالنظر لمحدودية العرض فقد صاحب هذه الزيادات في الطلب زيادات في الأسعار المحلية وفي ظل ظروف التنمية التي تستهدف توسيع القاعدة الإنتاجية وتلبية الحاجات المختلفة للمواطنين لذا فان مسالة ارتفاع الأسعار امر لابد منه الا انه وبعد معالجة الاختناقات وعندما تستقر القاعدة الإنتاجية فانه من الممكن والمتوقع ان تكون الأسعار اكثر استقراريه واقل تزايدا هذا وان اعتماد العراق على الاستيراد وبقدر كبير في مرحلة تطوره الحاضرة اسهم في ظاهرة زيادات الأسعار ومن خلال ما يسمى بـ (التضخم المستورد).

ومن جانب اخر يتصف الاقتصاد العراقي بظاهرة أحادية الاقتصاد المعتمد على قطاع تصدير النفط الخام وحدوث الاختلافات الهيكلية والبنيوية التي يتسم بها الاقتصاد العراقي خلال العقود الماضية وشيوع العديد من المظاهر الاقتصادية السلبية كالبطالة والفقر وتدني المستوى المعيشي، وضعف أداء قطاع الخدمات .

- **السياسة النقدية والائتمانية:** ترتبط السياسة النقدية بالأسعار في جوانب عديدة وتأخذ تأثيراتها اشكالا متعددة تلتقي جميعها في مسالة حجم النقود في التداول اذ يمكن ان توجه هذه السياسة نحو تشجيع الافراد على الادخار ونحو تقليص التسهيلات المصرفية بأنشطتها المختلفة (زراعية – صناعية وغيرها) بحيث ان تأثيرات ذلك تكون باتجاه تقليل حجم القوة الشرائية في التداول.

وهذه السياسة الانكماشية تعني التأثير باتجاه تقليص الطلب وبالتالي تخفيف ضغوطات الطلب في التأثير في الأسعار اما اذا كانت السياسة النقدية والائتمانية باتجاه توسعي فهذا من شانه ان يؤثر في الأسعار من خلال الطلب المتزايد على السلع والخدمات بالاتجاهات المستهدفة منها.

ان زيادة التسهيلات الائتمانية في الوقت الذي تخلق طلبا متزايد فأنها بنفس الوقت تمكن من تحقيق موازنة بين الطلب والعرض وذلك من خلال تشجيع الاستيراد ومنح التسهيلات المصرفية لاستيراد السلع الإنتاجية والاستهلاكية وإزالة الاختناقات في الأسواق المحلية .

- **السياسة الضريبة والكمركية:** تؤثر السياسة الضريبية والكمركية مباشرة في الاسعار وفي حجم القوة الشرائية في السوق اذ ان فرض الرسوم الكمركية في السلع ينعكس مباشرة على السعر، كما وان فرض الرسوم والضرائب غير المباشرة يؤدي الى ذات النتيجة باتجاه زيادة الكلفة ومن ثم التأثير على السعر بهذا القدر.

وبالنسبة للضرائب على الدخول فأنها تؤدي الى سحب جزء من القوة الشرائية لدى الافراد والتي كان من الممكن ان توجه نحو الشراء السلع والخدمات.

ان تأثير هذه السياسة ينعكس مباشرة على الأسعار وانها اذا استخدمت بنوع من التميز فأنها ستوثر على الأسعار النسبية للسلع والخدمات وبالتالي تؤثر على وضعية وهيكلية الطلب وعلى توجيه الموارد الإنتاجية .

وتلعب القروض الاستثمارية دورا في زيادة المعروض السلعي وبالتالي مواجهة وتقليص فجوة الطلب في داخل البلد وهذا من شانه ان يؤدي الى كبح جماح ارتفاع الأسعار او التقليل من حدتها اضافه الى ان منح القروض الاستثمارية الصناعية والزراعية ستاهم في دعم وتحقيق اهداف عملية التنمية .

- **سياسة الأجور والرواتب:** ان لسياسة الأجور والرواتب تأثيرات وارتباطات واضحة في الأسعار وان تأثيرها بصورة تنعكس على جوانب كلفوية مباشرة من جهة، وتنعكس اثارها على جوانب الطلب على السلع والخدمات من جهة أخرى.

فالأجر يمثل جزء من الكلفة وبالتالي فان ارتفاع الأجور بنسبة أكبر من إنتاجية العمل سيؤدي الى ضغوطات تصاعدية على التكاليف والاسعار. اما اذا كانت زيادة الإنتاجية اكبر من زيادة الاجر فانه ليس من المتوقع ان يؤثر ذلك على السعر ومن الناحية الثانية، فان زيادة الأجور تعني ارتفاع القدرة الشرائية لدى الافراد، وفي حالة بقاء الأسعار ثابته فانه يترتب على ذلك زيادة في الطلب وان صاحب زيادة الطلب هذه زيادة موازية في المعرض من السلع والخدمات من المتوقع ان تكون هنالك استقراريه في الأسعار.

اما سياسة توزيع الدخول فيكون تأثيرها في أسعار السلع والخدمات من خلال التغيير الذي يحصل في هيكل الطلب، واستنادا للعلاقة الموجبة بين الدخل وحجم الاستهلاك فان ارتفاع دخول الافراد من المستويات الدنيا ينعكس على زيادة الطلب على السلع والخدمات الأساسية.

يتضح مما تقدم ان السياسة السعرية المرتبطة بإعادة توزيع الدخل المستهدفة يمكن ان تساعد في موازنة الطلب وتقليل الضغط على السلع الأساسية عن طريق تغيير وتنويع تشكيلة ونمط العرض وزيادة أسعار السلع الكمالية، ولتحقيق ذلك يمكن اتخاذ إجراءات ترتبط بالسياسة الاستثمارية والتسهيلات الممنوحة للمشاريع الجديدة والتي من شانها تحقيق زيادة في الإنتاج وتوفير كميات اكبر من السلع والخدمات، كذلك توفير السماحات الضريبية من خلال الاندثارات يمكن ان تؤثر على هيكل التكاليف والاسعار ولجميع الوحدات الاقتصادية في القطاع العام والقطاع الخاص.

ان تصميم سياسة سعرية ناجحة وكفوءة تساهم بصورة فاعلة في تحقيق اهداف عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تتطلب العمل على ضرورة اعتماد تنظيم إدارة التكاليف التي تنظم جميع وظائف المشروع من تخطيط وتصميم وإنتاج ورقابة كي يتمكن المنتج المحلي من المنافسة وبالتالي العمل على تخفيض التكاليف المتغيرة وتقديم المنتجات ذات الجودة والسعر المناسبين والتي تلبي احتياجات المستهلكين وتحقيق الارباح المطلوبة.

ومن جانب اخر يتطلب ضرورة اعتماد التشابكات القطاعية من خلال تحقيق الترابطات الامامية والخلفية في تصميم السياسة السعرية من حيث المتابعة والسيطرة على أسعار مدخلات الإنتاج الصناعي (المستلزمات الزراعية – الطاقة) بهدف دعم الصناعات القائمة المعتمدة على المستلزمات المحلية وتشجيع إقامة الصناعات الجديدة وبما يدعم حركة التصنيع في البلد وبالتالي زيادة القيمة المضافة المتحققة لفروع الصناعية التحويلية .

❖ **سياسة الاستيراد والتصدير:** ان للتجارة الخارجية ومستوى الأسعار العالمية عموما علاقة وثيقة بمستويات أسعار السلع المنتجة محليا وبمجمل العملية التنموية فدور التجارة الخارجية في الضغط على مستوى الأسعار المحلية يبرز من ناحتين وذلك بالتأثير في :-

- الطلب الخارجي على السلع المنتجة محليا والمعروض السلعي في البلد، وبالتالي على أسعارها حيث يزداد الطلب عليها او المعروض منها وينخفض تبعا لزيادة الصادرات او الاستيرادات او انخفاضها.
- مستوى الأسعار المحلية عند الاعتماد على استيراد السلع الاستثمارية والمواد الأولية والوسيطة التي تتطلبها العملية التنموية والسلع الاستهلاكية المطلوبة لمواجهة حاجات السكان الاخذة في الزيادة .

وبالنظر لتعرض أسعار السلع المستوردة الى التقلبات وحدوث الزيادات فيها، فان تأثيرات هذه الحركة تنعكس على المستوى العام للأسعار في الداخل ويكون الاستيراد بذلك قناة بارزة لنقل ظاهرة التضخم اذا لم تتخذ الإجراءات اللازمة للحد من تأثيراته .

ب- العوامل الاجتماعية: ان الأسعار تتأثر بجملة عوامل اجتماعية تؤثر في حجم ونوعية الطلب على السلع والخدمات وهي (حجم حركة السكان- الأنماط الاستهلاكية المرتبطة بالذوق والتقاليد الاجتماعية) إضافة للعوامل التي تؤثر في هيكلية ومستوى الطلب وبالتالي تنعكس تأثيراتها في الأسعار .

- **حجم وحركة السكان:** بالنسبة لحركة السكان الداخلية والخارجية فيترتب عليها تغير في حجم ونوعية الطلب وهذه بدورها قد تنعكس اثارها في الأسعار فالملاحظة ان الهجرة من الريف الى المدنية وكذلك تشغيل اعداد كبيرة من العاملين الذي تتطلبه عملية التنمية يترتب عليها ظهور ظروف جديدة للطلب وتغير في الأنماط الاستهلاكية والتقاليد الاجتماعية تنعكس تأثيراتها بشكل او باخر وبدرجات متفاوتة على المعروض السلعي بحيث ان الأسعار العديد منها تتجه نحو الارتفاع.

وتشير تجارب بعض الدول ومنها العراق السائر باتجاه التحول ان التغير الحاصل في أنماط الاستهلاك لم يحصل بسبب تأثيرات الهجرة الداخلية فحسب وانما نتيجة الإجراءات الإيجابية والهامة المتعلقة بتغيير واقع الريف وتوفير مستلزمات تطوره السريع في مختلف المجالات وإعادة توزيع الدخل لصالح الشرائح ذات الدخول المنخفضة نسبيا.

- **الأنماط الاستهلاكية:** تشير الدراسات المتعلقة بأنماط الاستهلاك الى وجود تباين واضح بين الدول المختلفة والى وجود التباين حتى داخل حدود الدولة الواحدة بين المناطق. وان مثل هذه الوضعية تؤثر على تشكيلة الطلب وتنعكس اثارها على الأسعار ويرتبط بذلك نمط استهلاك الفئات المختلفة في المجتمع وما صاحب ذلك من تغير واضح في زيادة دخول الفئات الفقيرة والذي صاحبه تغير ملموس في نمط الاستهلاك كما ونوعا .

ومن جانب اخر يمكن للسعر ان يؤثر مباشرة في جوانب عديدة في الاقتصاد وفي الفئات الاجتماعية ودخولها وانماطها الاستهلاكية ، من حيث الاتي :-

- **نمط الاستهلاك:** ان السعر دور بارز وهام في التأثير في الأنماط الاستهلاكية اذ ان تغير العلاقات السعرية للسلع المتشابهة يؤثر بمقدار غير قليل في الطلب واتجاهاته ضمن اطار ما تستهدفه السياسة السعرية بالنسبة للسلع المختلفة (او على شكل مجاميع) في توجيه الاستهلاك والإنتاج.
- **توزيع الدخول:** تؤثر الأسعار في مستويات الدخول وتوزيعا لان تغير السعر وتحديده يرتبط بشكل عكسي مع الدخل اذ ان ارتفاع الأسعار لبعض السلع يؤثر سلبا في الدخل الحقيقي لذوي الدخول الثابتة والمحدودة وبالتالي في جوانب العمل والإنتاج. في حين ان هذه الزيادات قد يصاحبها ارتفاع في دخول المنشات والافراد المنتجين ولتغيرات الأسعار تأثيرات واضحة في سياسة الإقراض وفي الطلب فارتفاع الأسعار المستمر يترتب عليه توجه نحو اقتناء السلع المعمرة كبديل للادخار نتيجة التدني المستمر في وحدة قياس النقدية وعدم استقرارها كما ان المقرضين يمتنعون عن الإقراض بسبب انخفاض القيمة الحقيقية للنقود.

• **الأرباح والتوسعات للمشاريع والاستثمارات:** تؤثر الأسعار في أرباح المشاريع والتوسعات للمشاريع من خلال تأثيرها في القيمة الحقيقية لموجوداتها الثابتة والمتداولة، ولوجود اتجاه تضخمي مستمر بالنسبة لمعظم السلع والخدمات مما يصاحبه انخفاض في قيمة النقود وارتفاع مستمر في كلفة التوسعات للمشاريع وكلف استبدالها، وبالتالي فان السياسة السعرية تتطلب ان تأخذ بنظر الاعتبار هذه الأمور للمحافظة على الثروة الاستثمارية والأصول الإنتاجية للبلد، اما بالنسبة للأرباح فان الأرباح الإضافية المتحققة للمشاريع نتيجة لارتفاعات الأسعار خاصة الزيادة في السعر وفي الكثير من الأحيان تسبق الزيادة في التكاليف.

وبالنسبة للعراق يلاحظ ان الكثير من المشاريع تلجأ الى زيادة السعر كوسيلة لتغطية التكاليف اذ انها تحقق خسائر مستمرة.

ويمكن تلخيص وبشكل مبسط الجوانب المتعلقة بكيفية تضافر وتداخل المتغيرات نوعية والكمية المشار اليها سابقا ومدى ارتباطها في تحديد السعر والسياسة السعرية وبالتالي فان السياسة السعرية المتوازنة لابد من ان تأخذ هذه الأمور في حسابها وبما يؤمن تحقيقها ضمن اطار السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

المحور الثاني: المراحل التاريخية لنشوء وتطور السياسة السعرية في العراق

أولا: المراحل التاريخية للسياسة السعرية في العراق

يتحدد الاطار التنظيمي/ القانوني والإداري للنظام السعري القائم في العراق بجملة من القوانين والأنظمة والبيانات والإجراءات العديدة المختلفة، لتعالج قضايا اقتصادية عديدة سعرية وغير سعرية حيث برزت ضرورات التصدي لها لمعالجتها في حينها وبما ينسجم والاهداف المرحلية الانية التي كانت السياسات الاقتصادية ترغب بتنفيذها.

وعلى الرغم من ان النظام الاقتصادي لإدارة وتخطيط الاقتصاد الوطني العراقي قد مر بمراحل تطور عديدة وخاصة بالارتباط الوثيق مع عملية التنمية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية وعلى أساس الخطط التنموية، فان النظام السعري تميز خلال تلك الفترة وحتى بداية السبعينات بتخلفه عن ذلك التطور وبتحويله عمليا الى احد العقبات المعرقلة لتطور ذلك النظام ويرجع السبب الأساسي في ذلك الى عدم اعتماد الخطط ومناهجها السنوية، وكذلك الإجراءات المنبثقة عنها على الأسعار والسياسات السعرية باعتبارها احد متطلبات وضرورات وضوابط تلك العملية ذاتها.

ويمكن توضيح المراحل التاريخية وتطور السياسة السعرية في العراق وبالشكل الاتي :-

١- **المرحلة ١٩٤٣:** ترجع بدايات النظام السعري في العراق الى قانون تنظيم الحياة الاقتصادية رقم (٤١) لعام ١٩٤٣ وتعديلاته، والذي كان في الواقع العملي بمثابة أساس مجمل النشاط السعري للدولة وتبعا لذلك أسس النظام السعري وهو في بدايات تطوره، والذي امتد حتى بداية السبعينات.

وقد اعطى القانون المذكور وتعديلاته المختلفة التالية مهمة تحديد الأسعار وكذلك مهمة الرقابة السعرية بالدولة دون بيان كيفية وأسس قيام الدولة لإنجاز هذه المهمات، اضافه الى ذلك انه تم حصر الجهاز السعري الذي ينبغي عليه وضع وتنفيذ ومراقبه السياسة السعرية القطاعية والاجمالية (اللجنة العليا لتنظيم الحياة الاقتصادية)، ولكن بدون تشخيص متطلبات مثل هذا الجهاز لإنجاز مثل هذه المهمات، وحتى بدون توضيح مكانته في اطار نظام تخطيط وإدارة الاقتصاد الوطني .

وأخيرا فان القانون أعلاه وتعديلاته العديدة لم يحدد طبيعة ومحتوى وحتى صلاحية المستويات المختلفة للنظام الاقتصادي أي الأجهزة المركزية والوزارات القطاعية، والمؤسسات والأجهزة النوعية والوحدات الاقتصادية الدنيا، ولم يشخص دور كل من هذه المستويات في العملية السعرية، استنادا الى دورها في عملية التنمية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي طبيعة العلاقة المتبادلة لذلك النظام .

هذه كانت السمات للنظام السعري العراقي حتى بداية السبعينات، والتي يستنتج منها حقيقة عدم وحدة وتكامل هذا النظام.

٢- **مرحلة ١٩٦٨-١٩٧٠:** في إطار التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها النظام السعري في العراق والتي هي انعكاس للتحولات التي شهدها النظام الاقتصادي لتخطيط وإدارة الاقتصاد القومي، يمكن ان نلمس تطور النظام السعري للدولة كنظام وعملية دخوله مرحلة جديدة ذات خصوصيات معينة .

فقد تم الغاء قانون تنظيم الحياة الاقتصادية رقم(٤١) لعام ١٩٤٣ وتشريع قانون جديد باسم (تنظيم التجارة الداخلية والخارجية رقم (٢٠) لعام ١٩٧٠ ، ونص القانون على تأليف مجلس تنظيم التجارة الداخلية والخارجية، انيطيت مهمة رسم السياسة التجارية والاشراف على تنفيذها ضمن اطار خطة التنمية القومية.

ومن بين المهام الأساسية التي انيطت بمجلس تنظيم التجارة أيضا مهمة (رسم سياسة التسعير وتحديد أسعار السلع والخدمات وتوفيرها بما يمنع الاحتكار وينسجم مع عملية التنمية الاقتصادية وتوجيه الاتفاق).

ان نشاط مجلس تنظيم التجارة منذ تأسيسه ولغاية ١٩٧٣ وعلى أساس القرارات والبيانات والإجراءات المختلفة التي اتخذها شمل :-

- طبيعة ونوع السلع (المستوردة والمنتجة محليا)
- كيفية أسس احتساب أسعار البيع
- تحديد النسب التي توضع لاحتساب الهوامش التجارية بما في ذلك العمولة والارباح
- تحديد الصلاحيات الممنوحة للجهات المختلفة في مجال الأسعار، استنادا الى البيانات الصادرة عن تعديلات قانون تنظيم الحياة الاقتصادية المذكورة أعلاه.
- كذلك أصدرت وزارة الاقتصاد الملغاة البيان رقم (٥) لعام ١٩٧٤، حددت فيه قيمة السلع الخاضعة للتسعير بموجب القرارات الرسمية النافذة وفي القطاع الخاص والمختلط الى جانب وضع أمر تثبيت السعر على السلع المسعرة وغير المسعرة رسمياً.

٣- **المرحلة ١٩٧٤- ١٩٨٨:** تم تشريع قانون الجهاز المركزي للأسعار رقم (٥٠) لعام ١٩٧٤ ، وهذا يعني عمليا تشكيل الجهاز المختص بشؤون الأسعار ووضع المحددات لممارسة النشاط السعري من قبله انسجاما مع سياسة الدولة في رفع مستوى المعيشة للمواطنين، ووضع سياسة سعرية موحدة على أسس علمية تتماشى مع اهداف الخطة القومية للتنمية .

وبموجب القانون تم حجب صلاحيات تحديد الأسعار او تعديلاتها او التأثير في مكوناتها عن كافة القطاعات الأخرى، وحصرها بمجلس تنظيم التجارة والجهاز المركزي للأسعار.

ومما تجدر الإشارة اليه الى ان الدولة قد اقرت منذ عام ١٩٧٥ مبدأ دعم الأسعار، بمثابة احد مبادئ السياسة الاقتصادية الاجتماعية وتطويره الى احد الأدوات الفعالة لتحقيق طموحات تلك السياسة، بعد ان كان هذا الدعم يتخذ في الفترات السابقة طابع غير واضح ويلعب دور غير ملموس.

ان خطة التنمية القومية ١٩٧٠- ١٩٧٤ تعتبر بمثابة الخطة التي طرحت موضوع الأسعار باعتباره واحد من اهداف عملية التحولات.

اما خطة التنمية القومية ١٩٧٦- ١٩٨٠ فقد طرحت هذا الموضوع ولأول مرة باعتباره المهمة والهدف الذي يتوقف عليه تحقيق مجمل اهداف الخطة المذكورة، مما يعني ذلك إعطاء أهمية مناسبة على مستوى التخطيط والتنفيذ لقضايا الأسعار وللسياسة السعرية القطاعية والاجمالية.

ويمكن ادارج بعض المهام الرئيسة للجهاز المركزي للأسعار وبالشكل الاتي :-

- اقتراح الخطط والسياسات السعرية للسلع والخدمات بما يحقق اهداف خطة التنمية القومية وبشكل منسق مع السياسات المالية والنقدية العامة بما فيها سياسة دعم أسعار بعض السلع والخدمات .
- تصنيف السلع والخدمات الى مجموعات متجانسة على النحو الذي يمكن من وضع سياسة سعرية تتماشى مع اهداف التنمية .
- اقتراح ومتابعة الأسس والضوابط لتسعير السلع والخدمات التي تتعامل بها القطاعات الاقتصادية المختلفة بما في ذلك مكونات السعر .
- اقتراح أسعار مستقرة ومناسبة للسلع والخدمات الأساسية ذات المساس المباشر بحياة الأكثرية من المواطنين .
- متابعة حركة الأسعار وتحليل اتجاهاتها ارتباطا بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والاهداف المرحلية وتقديم المقترحات والتوصيات اللازمة بصددها .
- دراسة الميول والانماط الاستهلاكية للفئات الاجتماعية المختلفة لمعرفه اثارها على السياسة السعرية والمساهمة مع الجهات المختصة في اقتراح الوسائل الكفيلة لترشيد الاستهلاك وتطوير انماطه او تغييرها حسب مقتضيات خطط التنمية القومية .
- متابعة الدراسات والتقارير ذات العلاقة بالأسعار العالمية ومتابعة تطورها ومعرفه اتجاهاتها واثارها على تكاليف الإنتاج ومستويات الأسعار المحلية .
- تحديد السلع والخدمات التي يتم تسعيرها من قبل الجهاز وتلك التي يعتمد الجهاز أسعارها او التي يترك تسعيرها الى القطاعات في ضوء الأسس والضوابط التي يضعها الجهاز ومتابعة تطبيق القطاعات لتلك الأسس والضوابط واقتراح التعديلات اللازمة عليها.
- اما فيما يتعلق بالأجهزة التسعيرية الأخرى فيمكن ان تتخذ شكل لجان دائمية مثلت فيها الوزارات والقطاعات المعنية والدوائر ذات العلاقة وبأشراف الجهاز المركزي للأسعار.

٤- **مرحلة ما بعد عام ١٩٨٨:** تم الغاء الجهاز المركزي للأسعار التابع الى لجنة تنظيم التجارة بموجب القانون (٣٢) لعام ١٩٨٨ والذي نص على عدم التدخل في السياسة السعرية وترك مسالة تحديد الأسعار وفقا لاعتبارات العرض والطلب، مع قيام الدولة من ناحية أخرى بتحديد أسعار السلع الأساسية الاستراتيجية كالحنطة والشعير والشلب والذرة بهدف تحفيز الفلاحين على زيادة انتاجهم من هذه السلع والتي تعتبر ركنا أساسيا من اركان الامن الغذائي، واستمرت هذه السياسة قائمة الى ما قبل عام ٢٠٠٣ وقد انعكست هذه السياسة في الاستقرار النسبي للأسعار خلال هذه المدة واستخدمت الدولة سياسة دعم الإنتاج الزراعي من

خلال توفير الأسمدة والبذور والمستلزمات الزراعية الأخرى بأسعار مدعومة بهدف تشجيع الإنتاج الزراعي من خلال توفير الأسمدة والبذور والمستلزمات الزراعية الأخرى بأسعار مدعومة بهدف تشجيع الإنتاج الزراعي وزيادته كما ونوعاً .

٥- **مرحلة ما بعد ٢٠٠٣ ولحد الان:** واجه الاقتصاد العراقي بعد احداث عام ٢٠٠٣ ، جملة من التحديات وعلى الصعيدين السياسي والاقتصادي، وكان من بين هذه التحديات هدف التوجه نحو اقتصاد السوق وتفعيل قوى العرض والطلب في إدارة الاقتصاد العراقي، وعلى الرغم من غياب الاستراتيجية الاقتصادية التي تحدد مسارات هذا التوجه وافاقه وفق خطوات مدروسة تهيئ القطاعات الاقتصادية لذلك تساهم في تفعيل التوجهات الجديدة، الا ان العديد من الوزارات والمؤسسات الحكومية بادرت في الوصول لهذا الهدف وقد ساهمت السياسة النقدية للبنك المركزي ومن خلال ادواته النقدية والسعرية في مواكبة هذا التوجه في تفعيل اليات اقتصاد السوق من خلال مجموعة من الإجراءات الفنية والقانونية والتي تعتبر من اهم متطلبات السياسة السعرية خاصة قانون البنك المركزي الجديد الذي يجسد هذا التوجه ويسمح بتغير الأدوات المستخدمة من خلال الاعتماد المتزايد على الأدوات النقدية غير المباشرة وتجديد الأدوات المباشرة في ظل المرحلة الجديدة.

وقد تجسدت اهداف البنك المركزي العراقي في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق وكما جاء في قانونه في تحقيق الاستقرار في الأسعار المحلية والحفاظ على نظام ثابت تنافسي يستند الى السوق، اضافه الى تحقيق التوازن العام عبر توازن سوق السلع والخدمات وسوق النقد، أي تحقيق معدلات نمو جيدة في الناتج المحلي الإجمالي وبأدنى مستوى من التضخم السنوي.

يتضح مما تقدم ان النشاط السعري للدولة وتبعا لذلك الاطار التنظيمي /القانوني/ الإداري للنظام السعري (وفي الأنشطة الاقتصادية المختلفة: الصناعة، الزراعة، الخدمات ... الخ) يشمل أساساً مجمل قطاعات الاقتصاد الوطني، ويؤثر في مسيرة مختلف القطاعات ذات الأنماط الإنتاجية المختلفة (القطاع العام والقطاع التعاوني والقطاع المختلط والقطاع الخاص) وان كانت درجة الشمولية وابعاد تاثيراته تختلف من قطاع الى اخر ومن نمط انتاجي الى نمط انتاجي ثاني .

ثانيا: واقع السياسة السعرية على مستوى القطاعات الاقتصادية في العراق

١- السياسة السعرية للقطاع الزراعي

اتسم النشاط السعري في العراق لغاية ١٩٧٠ باقتصار على عدد محدود من المنتجات الزراعية، بعدها حصلت تغيرات كبيرة على هذا النشاط نظرا لتدخل الدولة في عام ١٩٧٢ من خلال المؤسسة العامة للحبوب وذلك بتسعير مادتي الحنطة والشعير وحصر تسويقهما بالمؤسسة.

وفي نهاية عام ١٩٧٣ رسمت المؤسسة العامة للحبوب خطة لعملية المتاجرة بالحبوب (الحنطة، الشعير، الرز) بشكل خاص في الداخل والخارج وفق أسعار مقرره مسبقا من قبل مجلس تنظيم التجارة والمستندة من حيث المبدأ الى توصيات (اللجنة العليا لتسويق الحبوب في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي)، وبذلك تم الحد من عمليات بيع الحاصلات الزراعية الرئيسة، وفي نفس العام صدر قانون دعم الأسعار وانشأ لهذا الدعم صندوق خاص لتحقيق الموازنة المطلوبة ما بين أسعار الاستيراد وأسعار الشراء من المنتجين من جهة وأسعار الاستهلاك من جهة أخرى.

واستناداً لهذه الإجراءات تم تشكيل لجنة مركزية لتسعير الفواكه والخضر في نهاية عام ١٩٧٥ إضافة الى تشكيل لجان متخصصة لتسعير المواد الأولية الزراعية المطلوبة للصناعات القائمة.

ان هذا الواقع الذي أحاط بالنشاط السعري للقطاع الزراعي قد عكس في النهاية وبشكل أساسي توجه السياسة السعرية الزراعية بقدر تعلقها بالمنتجات النباتية الى:-

-المحاصيل الحقلية (الحنطة ، الرز، الشعير)

- الخضر والفواكه

وخلال هذين الاتجاهين، برز دور مجلس تنظيم التجارة وبشكل مباشر في مجال تسعير المحاصيل الرئيسة وكذلك مستلزمات الإنتاج الزراعي وتبع ذلك إعطاء أهمية لاستخدامات سياسة الدعم والاعانة وفق متطلبات .

اما بالنسبة للمحاصيل الأخرى وخاصة الخضر والفواكه فان اللجان المركزية برز دورها المباشر في إقرار الأسعار للسلع المستوردة والمنتجة محلياً، **وفق الأسس والمبادئ التالية والتي هي مقرره بدورها من قبل مجلس تنظيم التجارة :-**

أ- وضع سقف سعري كحد ادنى وحد اعلى لسعر الجملة لا يمكن تجاوزها عند المزاد العلني على المحصول.

ب- اعتماد دراسة الجدوى الاقتصادية لتكاليف الإنتاج ومؤشرات العرض والطلب كأساس لاحتساب الحدود أعلاه لسعر الجملة .

ت- وضع مؤشرات كلف التسويق للمستهلك وتضاف الى معدل سعر الجملة كأساس لسعر المفرد يكون مجموع التسويق للمفرد وربح بائع المفرد (٥٠%) من الحد الأعلى لسعر الجملة وكحد اعلى وبصورة مرنة حيث يؤخذ بنظر الاعتبار العرض والطلب.

ث- يجري تحديد الأسعار أسبوعيا وبصورة دورية ويجري الإعلان عنها يومياً في الصحف والإذاعة والتلفزيون.

وقد أعقب وضع الأسس والمبادئ أعلاه تحديد الرسوم المصاريف المتفرقة والتي يجري استيفاءها من طرفي عملية البيع حسب قرار مجلس تنظيم التجارة (١٤٦٨) في ١٩٧٥/١٠/١٦ والقرارات اللاحقة.

بهذا الخصوص تم وضع أسس تحديد الرسوم والمصاريف المقرة وكالاتي :-

- استيفاء (١٠) فلوس من الفلاح عن كل قطعة من المنتجات المباعة بالمزاد كأجور اجمالية و (١٠) فلوس أخرى من البقال كأجور رزم او وزن.
- تستوفي مصلحة تسويق الفواكه والخضر نسبة (٤%) من المنتجين من قيمة الخضروات المباعة و (٢%) من المنتجين عن قيمة مبيعات الفواكه ومن الجدير بالذكر ان العملية اقتصرت في البداية على بغداد ثم امتدت على بقية المحافظات بعد ان أضيفت بعض الأسس الجديدة اليها.
- اما من ناحية المنتجات الحيوانية ان وجود عدة منشات تقوم بإنتاج وتسويق تلك المنتجات إضافة الى قيامها باستيراد الكميات المكملة للعرض المطلوب من المنتجات الحيوانية مثل البيض واللحوم والدواجن ومنتجات الالبان، وبقدر تعلق الامر بالسياسة السعرية فانه يتحدد أيضا من قبل مجلس تنظيم التجارة بعد ان تقدم المنشاة المقترح السعري معززا بالبيانات الكلفوية المطلوبة سواء بالنسبة للمنتج من قبلها او للمستورد.

وفي مرحلة الثمانينات اتجهت الدول الى وضع سياسة سعرية وتسويقية تهدف من خلالها تحديد الأسعار للمنتجات الزراعية بشكل يخدم المنتج ويحفزه على زيادة الإنتاج من جهة ودعم المستهلك من جهة أخرى، فضلا عن قيام الدولة بدور الوسيط بين المنتج والمستهلك من خلال تسويق المنتجات الزراعية وذلك بأنشاء المؤسسة العامة للتسويق الزراعي بهدف الحد من جشع الوسطاء وتوفير السلع الزراعية للمستهلك وبأسعار مناسبة.

ان التغيرات التي حدثت في منتصف السبعينات وبداية الثمانينيات في زيادة دخول المواطنين عموما وتحسين مستوى معيشتهم قد أدى الى زيادة الاقبال على المنتجات الزراعية على نحو يفوق قدرة القطاع الزراعي على مسايرة الطلب الفعال، مما أدى الى الارتفاع في الأسعار على الرغم من تدخل الدولة عن طريق السياسات السعرية .

وقد رافقت السياسة دعم الناتج النهائي والتي كانت متحيزة لصالح المستهلك من جهة ولصالح مجاميع الفواكه والخضر من جهة أخرى، مما أدت الى استهلاك تبذيري من قبل المستهلك، وتوسيع في زراعة محاصيل الفواكه والخضر وعلى حساب محاصيل الحبوب الاستراتيجية والمحاصيل الصناعية الزيتية، فضلا عن ذلك فان سياسة دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي المختلفة طيلة تلك المدة الزمنية أدت هي الأخرى الى الاستخدام غير العقلاني لتلك المدخلات والتي تكون معظمها مستوردة وبالعملات الصعبة.

اما في عقد التسعينات في القرن الماضي فقد قلصت الدولة دعم المستلزمات الإنتاج الزراعي ولاسيما المستوردة منها نتيجة لظروف الحصار الاقتصادي، لكنها دعمت مستلزمات الإنتاج للمحاصيل الاستراتيجية

فضلا عن تقديم الدعم للناتج النهائي للسلع الغذائية الأساسية والتي تعد ضرورية لتحقيق الامن الغذائي مثل (الحنطة والشلب والمواد الغذائية الموزعة ضمن مفردات البطاقة التموينية) وهذا الدعم جاء نتيجة الحاجة الماسة للإنتاج المحلي كبديل عن الغذاء المستورد والذي كان يساهم في سد النسبة الأكبر من حاجة السكان للغذاء حيث اعتمدت الدولة في تشجيع المنتجين الزراعيين على زيادة الإنتاج المحاصيل الاستراتيجية من خلال رفع أسعار شراء تلك المحاصيل ،مما دفع الزراعين نحو التوسع في زراعة المساحات والعمل على زيادة غلة الدونم بهدف زيادة الإنتاج والحصول على مردودات مجزية فضلا عن الزام الفلاحين بحصر وتسويق هذه المحاصيل بالدولة خاصة بعد توقيع مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة حيث بلغت قيمة الاستيراد من هذه المستلزمات ما يقارب (٤٤,٩) مليون دولار عام ١٩٩٦ والى (١٧٤،٢) مليون دولار عام ١٩٩٨ مما أدى الى التوسع في زراعة المحاصيل الزراعية الأخرى وإلغاء سياسة الزام في الزراعة فضلا عن قيام وزارة الزراعة بتقديم الدعم لأصحاب المزارع الصغيرة من بذور محسنة واسمدة ونايلون لمحاصيل الخضر المغطاة لقيمتها الغذائية والمكملة لمحاصيل الحبوب لاسيما في المناطق المتخصصة بزراعتها في كل من كربلاء والنجف والبصرة مما أدى الى توفير هذه المحاصيل وبأسعار مناسبة.

وبعد عام ٢٠٠٣ وما تلاه تعرض الإنتاج الزراعي الى انتكاسة تمثلت بتدمير البنى التحتية مما انعكس بشكل سلبي على الإنتاج المحلي والارتفاع الكبير في تكاليف الإنتاج بسبب محدودية الخدمات المقدمة من قبل الدولة فضلا عن ظروف الجفاف التي اجتاحت المنطقة لاسيما وان اكثر من نصف المساحة المزروعة بالحبوب تقع ضمن المنطقة الديمية للعراق إضافة الى مشكلات النقل والتسويق بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني وتقليص حصص العراق المائية من قبل دول الجوار واعتماد الدول المصدرة لسياسة الإغراق السلعي الامر الذي أدى الى زيادة انكشاف الاقتصاد العراقي على الاقتصاد العالمي .

ان تطوير لقطاع الزراعي وتذليل المعوقات الإدارية والقانونية والتشريعية اللازمة لتهيئة مقدمات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية من خلال اعتماد الشفافية في نشر القوانين والإجراءات الداعمة للنهوض بالواقع الزراعي في العراق مما يوفر الأسواق الخارجية للمنتجات العراقية وتمكينه من الاستفادة من معاملة الدولة الأكثر رعاية ومن ثم تحرير الصادرات العراقية من العوائق والقيود الكمركية وغير الكمركية التي تفرضها دول الأعضاء على صادرات الدول المنضوية في المنظمة .

يستنتج مما تقدم ان السياسة السعرية الزراعية بشقيها المتعلقين بالمنتجات النباتية والحيوانية كانت مناطة بمجلس تنظيم التجارة باستثناء ما يتعلق بلجنة الخضر والفواكه التي تستند صلاحياتها وأسسها السعرية الى قرارات المجلس نفسه وفي داخل السياسة السعرية المتبعة، **ويلاحظ ثلاث مستويات للأسعار هي :-**

- أسعار شراء الإنتاج المحلي
- أسعار الاستيراد
- أسعار الاستهلاك

ان سياسة الدعم والاعانات في نطاق القطاع العام ونشاط الدولة تستخدم لغرض الموازنة ما بين الأسعار أعلاه وخاصة باتجاه تحقيق استقراريه أسعار المواد الغذائية (الخبز، السكر الشاي وبعض المنتجات الحيوانية) إضافة الى تشجيع المنتجين المحليين والملائمة ما بين أسعار الاستيراد وأسعار الإنتاج المحلي من خلال استخدام أسعار الاستيراد للتأثير في الأسعار المحلية التي تخضع الى قوى العرض والطلب والتي لازال للقطاع الخاص الدور الملموس في انتاج المواد المماثلة والبديلة (كاللحوم والدواجن والبيض) على سبيل المثال.

تتميز أسعار المنتجات الزراعية سواء كانت من المواد الأولية او السلع الغذائية بأهميتها البالغة في حياة المجتمع لتعلقها بالاستخدامات الوسيطة والنهائية الى جانب ارتباطها الوثيق تأثر الإنتاج الزراعي ودخول المنتجين الزراعيين ولهذا فان تحديد الأسعار الزراعية كان ولايزال من المسائل ذات الأهمية الكبيرة وتعكس قرارات الأسعار الزراعية وسياستها موقف الدولة إزاء الفلاحين كفئة اجتماعية سياسية وكذلك بالنسبة الى المشكلات الخاصة بكيفية تحقيق التراكم الضروري لتنمية الاقتصاد الوطني، **الصفات الرئيسة لأسعار السلع الزراعية والمرتبطة بسمات وخصوصيات القطاع الزراعي:-**

أ- تعرضها عموما للتذبذب سواء كان ذلك في الموسم الواحد او من موسم الى اخر وذلك نتيجة لظروف الإنتاج والعرض الخاضعة للأوضاع البيئية والطبيعية.

ب- ضعف مرونة الطلب السعرية والدخلية لمعظم السلع الزراعية وبالأخص المواد الغذائية منها الامر الذي يعني بان تذبذب الإنتاج الزراعي يكون مصحوبا عادة بتذبذبات حادة في الأسعار وفي دخل العاملين في الزراعة .

ت- ضعف العلاقة بين أسعار السلع الزراعية وحجم المنتج منها وذلك بسبب تعذر استجابة العرض لتغيرات السعر في الأمد القصير .

ان رقعة النشاط السعري الزراعي تتوزع حاليا حسب الصورة التالية وعلى نحو متداخل وفقا لتجانس نوع المنتج او تباينه:-

- منتجات نباتية وحيوانية
- منتجات مستوردة ومنتجة محليا
- منتجات تعود الى القطاع العام او القطاع الخاص .

٢- السياسة السعرية للقطاع الصناعي

شهد النظام السعري في القطاع الصناعي تطورا مستمرا من خلال صدور العديد من القوانين والقرارات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة وبالأسعار وتلك التي تخدم السياسة السعرية ككل ان السياسة السعرية للقطاع الصناعي تتطلب اعتماد جملة من الأسس والمبادئ والمؤشرات التي تتعلق ببناء كل من سعر المنتج وسعر المستهلك مع الاخذ بنظر الاعتبار طبيعة القطاع الصناعي (عام- مختلط – خاص) ونوعية الفروع الصناعية والسلع التي ينتجها كل فرع بما ينسجم مه الأهداف الكمية والنوعية التي تحددها خطط التنمية الوطنية .

وقد اهتمت الحكومة العراقية في بداية العهد الملكي بتشجيع الصناعة الوطنية والذي تمثل في اصدار القوانين والتشريعات أولها قانون التعريفة الكمركية رقم (٣٠) لعام ١٩٢٧ وقوانين تشجيع المشاريع الصناعية لعام ١٩٢٩ وتأسيس المصرف الزراعي – الصناعي لعام ١٩٣٥ وتأسيس مجلس الاعمار عام ١٩٥٠.

واستمر تطور ونمو القطاع الصناعي في العراق في فترة الخمسينات والستينات وكانت قيادة النشاط الصناعي في العراق تتم من قبل القطاع الخاص حتى حصول عملية التأميم في عام ١٩٦٤مما أدى الى اضعاف دور القطاع الخاص في الصناعة مقابل ذلك حصول زيادة وتوسع كبير في دور القطاع العام ، اما في فترة السبعينات حصل تطور في قطاع الصناعات التحويلية وصاحب ذلك ازدياد الأهمية النسبية لقيمة انتاج القطاع الصناعي التحويلي.

وفي عقد التسعينات والذي شهد بداية فرض الحصار الاقتصادي على العراق وانخفاض حجم استيراداته من مختلف السلع والذي من المفروض ان يقوي الموقع التنافسي لمنتجات القطاع الصناعي الا ان هذا القطاع لم يشهد تطور ملموس في توسيع رأسماله الثابت او انشاء مصانع جديدة كبيرة الحجم بل على العكس فكان القطاع العام هم المسيطر على مجمل نشاط الصناعة ولم يتغير الوضع حتى بعد عام ٢٠٠٣ بل أصبحت مساهمة الصناعة الى الناتج المحلي الإجمالي منخفضة . مما أدى الى اغلاق الكثير من المصانع وبالأخص مصانع القطاع الخاص بسبب انخفاض الدعم الحكومي لها.

واضافة الى ما تقدم فان انفتاح السوق العراقية على أنواع السلع دون ضوابط او فرض رسوم كمركية او رقابة على الجودة والمواصفات منذ بداية عام ٢٠٠٣ أدى الى توقف العديد من المصانع عن الإنتاج لعدم قدرتها على المنافسة وتصريف الإنتاج.

ان هذا التطور وارتباطا بخطة التنمية يستلزم الربط بين السعر والسياسة السعرية من جهة وسياسة التصنيع من جهة أخرى حيث ان السعر والسياسة يعتبران من الأدوات التخطيطية الفعالة لتحقيق الأهداف التنموية التي بدورها لا تقف عند تحديد أسعار السلع والخدمات المختلفة وانما تأخذ بنظر الاعتبار امتداد تأثيراتها المتباينة الى مجمل العملية التنموية.

ان التأكيد على أهمية دور السعر والسياسة السعرية في العملية الإنتاجية بالذات من حيث كونها الأداة الفعالة في مجالات تحقيق اهداف ومؤشرات خطط التنمية الوطنية وضمان الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية على مستوى المنشاة وعموم الفروع والقطاعات الصناعية إضافة الى كونها عاملا مهما يسهم في تأمين جزء من الموارد المالية لتطوير العملية التنموية الجارية، **ويتميز النشاط السعري في هذا القطاع بواقع وجود :-**

- نموذج عام يحدد مسار عملية التسعير
- عدم وضوح وتكامل مبادئ واسس ومقومات التسعير
- عدم وضوح السياسة السعرية ومحدودية فاعليتها وتأثيراتها الإيجابية .

فالمسار الذي تتخذه عملية التسعير في ضوء ذلك النموذج ينطلق من الاعتبارات الخاصة بالتسلسل الإداري /الوظيفي قبل كل شيء، وليس من اعتبارات وخصوصيات عملية التسعير ذاتها أي النشاط السعري ومكانه الأسعار في اطار النشاط الاقتصادي العام للمستويات المختلفة ... الخ.

وان هذه المسار يتخذ الصيغة التالية: الوحدة المنتجة – المؤسسة العامة – وزارة الصناعة مجلس تنظيم التجارة.

وذلك الى جانب وجود بعض الاستثناءات التي لا تغير في الجوهر من طبيعة ومحتوى واتجاه النشاط السعري لدى كل من هذه المستويات.

يستنتج من ذلك ان المؤسسات القطاعية – المؤسسات العامة لا تمارس النشاط (السعري) الا اعتبارها بمثابة حلقة الوصل (الإدارية او الوظيفية) بين الوحدة المنتجة –أي المنشاة العامة وبين وزارة الصناعة والمعادن.

يضاف الى ذلك ان تعدد القوانين والتعليمات والاحكام الاقتصادية / السعرية العامة العديدة يقود عمليا الى تشخيص النموذج التالي باعتباره يمثل الأساس والطريقة والضباط المستخدم عند تسعير منتجات هذا القطاع.

وهذا النموذج هو (صيغة – السعر المعملي) الذي ينجم عن اعتماد كلفة الإنتاج زائدا نسبة معينة من تلك الكلفة لتحديد الربح المعملي.

ولكن هذا النموذج يعاني بدوره من حقيقة عدم وجود الأساس او التصدر او المحتوى المحدد والموحد في كيفية فهم وتحديد واحتساب عناصر وتقييم مراكز كلفة الإنتاج، وعلاقة الأخيرة وبالتالي السعر المعملي القائم عليها بالمقولات الاقتصادية الأخرى كالربح والتكاليف والمحفزات ... الخ وكذلك علاقتها – بإنتاجية العمل المتحققة.

ان مثال تحديد السعر المعملي بمعزل عن ضغط التكاليف وبمعزل عن تحقيق الربح من خلال التوفير الاقتصادي وعلى أساس استغلال الطاقات الإنتاجية وبالتالي عن طريق رفع إنتاجية العمل باستمرار هو

في الواقع مثال عام لظاهرة تتحكم بمختلف مخاطرها بمعظم نشاط هذه المستويات في مجال الأسعار وبصورة عامة.

وتزداد الصعوبات التي يواجهها النشاط السعري في هذا القطاع بسبب اخر وهو الذي يتعلق بعدم وجود مواصفات فنية وقياسية موحدة وحتى كيفية استخدامها بالنسبة لقياس وتطوير النوعية والتطوير الإنتاجي العام .

وفي مثل هذه الظروف يصعب إيجاد حالات دائمة ومنظمة في العلاقة بين النوعية والاسعار وتطوير الإنتاجية على أساس ذلك والاستفادة منها لتطوير المبادرات الاقتصادية ما بين مختلف مؤسسات ومنشأت واقسام القطاع ان صيغة وعملية اتخاذ او إقرار المقترحات السعرية في القطاع الصناعي العام وفي ضوء الملاحظات أعلاه فأنها تصطدم بمعوقات عديدة والتي تجسد سمات أخرى للنظام والنشاط السعرين في العراق في الوقت الحاضر :

أ- هناك الانفصام القائم بين الأجهزة ومـراكز أصحاب القرار (الأسعار والسياسات السعرية) وبين (التخطيط والتنمية) في حين وحدات القطاع الصناعي – وكذلك الزراعي والخدمي –العام تلعب الدور الحاسم في تجسيد القرارات التخطيطية المحددة ذات الطابع الاستثماري وبالأخص –في صورة السلع والخدمات المنتجة في قبلها وبأسعار مختلفة تختلف عن معطيات القرارات الاستثمارية وتوقعاتها .

ب- ان هذه الأسعار المختلفة لاختلاف السلع والخدمات تقدم من قبل الوحدات الصناعية المنتجة المباشرة لها وفق النموذج العام لمسار عملية الإقرار السعري ولكن التجربة العملية تشير الى ان هذه (المقترحات السعرية المعملية) لا تناقش من حيث المحتوى بل من حيث الحد السعري المقترح او تخفيضه بمعزل عن حالات تكوينه، وعلاقة ذلك التكوين بالعوامل والمعطيات الأخرى المختلفة .

ت- وتبعا لذلك فان التجربة العملية تشير الى واقع عدم انتظام النشاط السعري- على مستوى لمنشاة الواحدة والمؤسسة الواحدة والوزارة الواحدة وبالتالي على مستوى القطاع الصناعي العام إضافة الى عدم ثبات الأسعار للسلعة الواحدة وللمجموعة السلعية الواحدة وللإنتاج المتشابه وخلال الفترة الزمنية الواحدة (سنة مثلا على اقل تقديم).

كما تميز النشاط السعري في القطاع الصناعي العام بظاهرة أخرى وهي :-

- هنالك العديد من الصناعات التي تقوم وبنسب متفاوتة على أساس تحويل المنتجات الزراعية والمستوردة النباتية والحيوانية حيث يتم شراء تلك المنتجات بصورة مباشرة او عبر الوسطاء من السوق .
- ان أسعار شراء تلك المنتجات تكون مختلفة في تطورها عموما عن أسعار السوق السائدة وبمستويات متذبذبة بحيث انها لا تكون مشجعة على خلق العلاقات المناسبة بين القطاعين الزراعي والصناعي وبين المنتجين في كلا القطاعين بالصورة التي تتطلبها عملية التحولات الهيكلية .
- يضاف الى ذلك ان أسعار الشراء الصناعية هذه تبقى مختلفة أيضا عن أسعار السلع الصناعية النهائية المتولدة عن تحويل المنتجات الزراعية المختلفة بمعنى ان الإضافات (الصناعية وكذلك الإضافات

(التسويقية – التجارية) تقود الى ارتفاع أسعار بيعها بالمفرد دون القيام في ذات الوقت بتطويرها المناسب لأسعار الشراء من الفلاحين.

ان هذه الظاهرة العامة وذات الابعاد والتأثيرات المختلفة تشير الى ان الأسعار والسياسات السعرية المتبعة من قبل أجهزة القطاع الصناعي العام وفي علاقة الأخيرة مع القطاع الزراعي لا تفي بمتطلبات وضرورات تشجيع وتطوير العلاقات القطاعية لصالح التحولات الهيكلية القطاعية والاجمالية ورفع مستويات دخول المنتجين وتجعل من التعامل المباشر مع الوسطاء والفئات الأخرى بمثابة البديل عن علاقات التعاقد الاقتصادي في مجال الإنتاج والتسويق.

ان تطور السياسة السعرية في العراق والنظام القائم عليها والمطور لها تتوقف اذن بالأساس على ما يمكن تطويره في القطاع الصناعي العام الذي يمثل القاعدة الأساسية في احداث التحولات الاقتصادية والاجتماعية.

اما فيما يتعلق بالقطاعين الخاص والمختلط في الصناعة فان مسار عملية التسعير على مستوى هذين هي: الشركة المختلطة – او العمل الخاص تم قسم التسعير في الوزارة التجارة – اللجنة الدائمة للتسعير وزير التجارة واحيانا يرفع الرايء الأخير على مجلس تنظيم التجارة لاتخاذ القرار المناسب .

ومن الناحية العملية فان توزيع صلاحية اتخاذ القرار السعري يشير الى :-

- موافقة – إقرار وزير التجارة لأسعار السلع الصناعية المنتجة محليا .
- موافقة مدير قسم التسعير في وزارة التجارة على أسعار السلع المشمولة في بيان وزارة الاقتصاد (الملغاة) رقم (٥) لعام ١٩٧٤.
- وان البيان رقم (٥) لعام ١٩٧٤ يتضمن إقرار السعر رسميا به من جانب الوحدة المنتجة ، كما يتضمن تثبيت السعر الذي يقترح اختياريا من قبل أصحاب معامل القطاعين في حين ان الواقع العملي لا يميز بين هذين المستويين وبين هاتين المهمتين.

اما من حيث محتوى ومبادئ واسس وضوابط وعملية تكوين وإقرار الأسعار الخاصة بسلع هذين القطاعين فهي لا تخرج عمليا عن الاطار العام للمعلومات المطلوبة من أي مشروع او معمل صناعي قائم وبدون التمييز قطاعيا ولا حجما (كبيرة، صغيرة) ...الخ.

ان هذه الأجهزة المسؤولة عن إقرار أسعار منتجات هذين القطاعين او تثبيتهما تعمل باتجاه ضغط الحدود العليا لبعض المؤشرات وكذلك لاعتبارات غير مدروسة.

وهذا ما أدى عمليا الى بروز جملة من المظاهر والاثار السلبية التي لم تنحصر بالمستوى السعري فقط بل شمل التأثير على عملية الإنتاج وتسويق تلك المنتجات والى بروز حالات عديدة على اختلاف أسعار المنتجات المماثلة او تعدد أسعارها خلال فترة زمنية معينة او وحدة السعر بغض النظر عن نوعية ومواصفات السلعة المعنية ...الخ.

ان هذه المظاهر وغيرها تشير الى تعذر إمكانية استخدام الأسعار والسياسة السعرية المناسبة كأداة رقابية وتحفيزية متطورة تساهم في وضع حد لتعدد وتغير الأسعار والمضاربة بها ولتطوير دور القطاع المختلط في مساندته لدور واهمية القطاع العام وللحد والتأثير الإيجابي في القطاع الخاص .

يستنتج مما تقدم ان النشاط السعري على مستوى القطاع الصناعي يعاني من جملة مشاكل أساسية تبدا من حقيقة عدم وحدته تنظيميا واداريا وتمتد الى تعدد الأسس والتصورات والاهداف الموضوعة بدلا من وحدتها وتكاملها وزيادة فاعليتها وخاصة بما يناسب طبيعة واتجاه ومستوى تطور القطاع العام وانها تشير اذن الى محدودية استخدام وفاعلية السعر والسياسة السعرية .

٣- السياسة السعرية للقطاع الخدمات

ان اتساع رقعة النشاطات الخدمية وتنوعها من حيث طبيعتها وهدفها وكون العديد منها تدخل في اطار الخدمات العامة التي تقدمها الدولة الى المجتمع كجزء من مسؤولياتها الاجتماعية الى جانب اختلاف طبيعة ملكية النشاط الخدمي كل ذلك افرز ظروفا انعكست بشكل او بأخر على أسس التسعير وأساليبه وكذلك أهدافه، ان النشاط السعري في هذا القطاع مقارنه بالقطاعات الأخرى يعكس صورة عامة غير متجانسة واحيانا غير محددة فيما يتعلق بالأسس والقواعد ومنهجية تحديد الأسعار ورسم السياسة السعرية مما نجم عنه تعذر احتواء العديد من الأنشطة في اطار سياسة سعرية شاملة تراعي فيها اعتبارات الكفاءة والموازنة السعرية داخل القطاع من جهة ومع القطاعات من جهة ثانية اجمالا لابد من التأكيد بان النشاط السعري في القطاع الخدمي والبنى الارتكازية يتباين حسب طبيعة الملكية والخدمة وهذا التمايز يبرز في أسس التسعير واساليبه وكذلك أهدافه، **يخضع النشاط السعري في قطاع العام الى :-**

١- القوانين الخاصة بتطوير واستحداث المنشأت والمؤسسات في الوزارات التي ترتبط نشاطاتها بقطاع الخدمات .

٢- مجموعة من القرارات والبيانات والتعليمات التي صدرت من قبل أجهزة مركزية او مؤسسات او مدراء عامين او مجالس إدارات المنشات في فترات زمنية متباينة تتعلق بتوضيح بعض الأسس السعرية.

ان قاعدة التسعير بالنسبة للعديد من الخدمات تستند الى الأسعار التاريخية وبعض الاعتبارات الكلفوية مع إضافة نسبة ربح معينة ، كما في حالة بعض أنشطة النقل والسياحة وقد يكون السعر دون الكلف المتحققة بسبب اعتبارات اجتماعية تقدم مجانا دون ان يكون لموضوع السعر علاقة بالتكاليف المتحققة، وبشكل عام تمر عملية التسعير بمسار متدرج ومتصاعد ابتداءاً بالمنشاة الخدمية فالمؤسسة ثم يرفع المقترح السعري الى الوزارة المعنية التي تتولى بدورها عرضه على الجهة المختصة لاستحصال الموافقة النهائية عليه وما يحصل هو ان عملية تحديد السعر واقراره تنتهي عند مستويات مختلفة أي على مستوى الوزارة المعنية او المؤسسة وذلك استنادا الى الصلاحيات الممنوحة لها بهذا الصدد ومما يميز

قطاع الخدمات عن القطاعات الأخرى هو حصول المستهلك (او المستفيد) على الخدمات مباشرة من المنتج دون وجود حلقات وسيطة بينمها .

ان طريقة احتساب سعر المنتج للخدمة ومسار التسعير المشار اليه أعلاه أدت الى ظهور العديد من المشكلات السعرية في القطاع الخدمي العام من ابرزها ما يلي :-

أ- ضعف النظرة الموحدة والمتكاملة للخدمات التي يقدم بصددها السعري لتعذر بناء سياسة سعرية شاملة تأخذ بنظر الاعتبار متطلبات اجراء الموازنة بالنسبة للبدائل الخدمية بسبب عدم تجانس المرافق الخدمية وخصوصية القطاع .

ب- عدم توفر الحسابات الكلفوية للخدمات التي تقدم مجانا كالصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية أدى الى انعدام النظرة الموحدة في احتواء هذه الكلف ضمن اطار السياسة السعرية للقطاع الخدمي بصورة عامة وسياسة الدعم كجزء من السياسة السعرية بشكل خاص .

ت- ضعف استخدام أداة السعر للإسهام في تحقيق اهداف اقتصادية معينة بغية تحسين مستوى الإنتاج كما ونوعا الى جانب رفع الكفاءة الاقتصادية للمشاريع .

ث- الافتقار الى التصنيف الذي يأخذ في الاعتبار طبيعة الخدمة واهميتها عند تحديد أسعارها .

على الرغم من وجود عدد من القرارات والتعليمات التي تنظم عملية تسعير بعض فعاليات النشاط الخاص الا ان غالبية خدمات هذا النشاط لا تزال تخضع لظروف العرض والطلب ولا سيما خدمات النقل والخدمات المهنية والحرفية وخدمات ما بعد البيع اذ انه بسبب الطلب المتزايد ومحدودية إمكانات توفير مثل هذه الخدمات فان أسعار العديد منها جنحت نحو الارتفاع.

وقد برزت بعض المشاكل والسلبيات في مجال القطاع الخاص لقطاع الخدمات أهمها :-

- الافتقار الى الأسس والقواعد التنظيمية والكلفوية في مجال تحديد الأسعار لعديد من خدمات النشاط الخاص حيث ساهمت محدودية العرض وزيادة الطلب في تفاهم مشكلات تتعلق بكفاءة الأداء انعكست سلبا على نوعية التي يحصل المواطنون.
- هيمنة النشاط الخاص على توفير الخدمات المهنية والحرفية وخدمات ما بعد البيع نجمت عنها صعوبة تحديد أسعار الخدمات في هذا النشاط ورسم السياسة السعرية المناسبة له ارتباطا باعتبارات تطوير الخدمات كما ونوعا بالشكل الذي يعزز دوره في اطار خطة التنمية الوطنية .

واجمالا فان اتساع رقعة النشاطات الخدمية وتنوعها وتباين صيغتها التنظيمية اثر في واقع النشاط السعري في هذا القطاع والذي يتسم بالاتي :-

- وجود دور كبير للنشاط الخاص في مجال الخدمات وخضوعها لقوى العرض والطلب .
- ارتفاع أسعار الخدمات لاسيما خدمات النشاط الخاص بالمعدلات التي اثرت مباشرة في أصحاب الدخول المحدودة كما ان ارتفاع الأسعار هذه ساهمت في زيادة تكاليف الإنتاج ضمن قطاعات أخرى. لاسيما

الصناعية منها بما اثر في سرعة ونوعية وكلفة انجاز مشاريع خطط التنمية الوطنية وبالتالي عدم ملائمة اتجاهات الأسعار في النشاط الخاص لمتطلبات التنمية الوطنية وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

وأكدت خطط على أهمية الربط بين السياسات السعرية والسياسات الاقتصادية بشكل عام من جهة والسياسة السعرية وسياسة الدولة في مجال توفير الخدمات وتطوير البنى الارتكازية من جهة أخرى حيث تسعى الدولة في المرحلة الراهنة الى خلق التوازن السليم بين الضرورات والمتطلبات الهيكلية في الاقتصاد القومي ومستلزمات زيادة الإنتاج السلعي ورفع المستوى المعاشي للمواطنين ولاسيما اصحاب الدخول المحدودة بصيغ عملية تنسجم مع إمكانات البلد وظروفه الخاصة ٠

وعلى الرغم من الاهتمام الواسع والتركيز على تطوير الفروع الأخرى من الاقتصاد الوطني خلال المرحلة السابقة الا انه أصبحت مسالة الخدمات ضرورة أساسية وتتطلب التوجه الى تطويرها بشكل جدي.

ومن اجل احكام الربط بين السياسات السعرية واهداف ومؤشرات خطط التنمية في مجال الخدمات والبنى الارتكازية، **لابد من تنفيذ سياسة سعرية فعالة قادرة على تحقيق عدد من الأهداف الأساسية ومنها ما يلي :-**

- رفع مستويات الإنتاجية في قطاع الخدمات من خلال زيادة إنتاجية العمل وتطوير كفاءة الأداء من جهة ورفع إنتاجية رأسمال المستثمر من جهة أخرى لذلك ان الخدمات تلعب دورا رئيسا في المجال فالصحة والتعليم والتدريب والتأهيل تسهم في رفع إنتاجية رأسمال وكلاهما يسهم في رفع الإنتاجية على مستوى المشروع .
- مراعاة تخفيض تكاليف التخزين والتوزيع لعموم المؤسسات التسويق باستخدام الأساليب الحديثة .
- إعطاء القطاع الخاص دوره الواضح في التنمية بما يجعل مساره وانشطته بعيده عن التعقيدات التي تجعله مترددا وغير جاد في استجابته للمساهمة الفعالة في بناء الاقتصاد الوطني وتنظيم أسعار الخدمات التي يقدمها الى حين إزالة الاختناقات وزيادة إمكانية القطاع الخاص في التأثير في المعروض منها ورسم السياسة السعرية المناسبة لها .
- تفعيل السعر كأداة مهمة لمكافحة التلوث وحماية البيئة أي حماية الصحة البشرية والثروة النباتية والحيوانية من اخطار تلوث البيئة الهوائية والمائية والتربة .

ومن خلال ما تقدم أعلاه يمكننا توضيح المؤشرات التالية المتعلقة بالمرافق المذكورة ادناه :-

- قطاع النقل والمواصلات:

استهدفت خطط التنمية الوطنية والتوجيهات المركزية للدولة تطوير قطاع النقل والمواصلات بما يؤمن المقومات الأساسية لفك الاختناقات في هذا القطاع وتحقيق الارتباط بين أجزاء البلد واتصاله بالعالم وتوفير ما يلزم من شبكات النقل ووسائل الاتصال على مستوى الدول المجاورة وعلى الصعيد الدولي في ضوء الظروف المنظورة للتطور الاقتصادي للبلد خلال المرحلة المقبلة.

وقد اكدت سياسة التنمية في البلد على ضرورة تامين شبكة كافية لنظم النقل المختلفة وسبل المواصلات بين مناطق الإنتاج ومراكز التسويق بما يؤمن تدفق السلع والخدمات بين مرافق الاقتصاد الوطني، **وهذا القطاع يتضمن الاتي:-**

أ- **النقل بالسك الحديدية:** ان التوجهات السعرية بالنسبة لهذا الفرع الخدمي يمكن ان تبنى في ضوء ما يلي:-

❖ تامين نقل البضائع بأسعار مناسبة ومستقرة من خلال التركيز على ترشيد التكاليف الثابتة العالية عن طريق الاستغلال الأفضل للطاقات المتاحة والعمل على تثبيت تعرفه النقل بما يؤمن التقليل من تأثيراتها في ارتفاع أسعار السلع وتعتبر الاتفاقات التعاقدية بين مؤسسة النقل للسكك الحديد والمؤسسات الإنتاجية والتجارية، الاستيرادية والتصديرية من بين الأساليب الواجب تطويرها لضمان استقراريه أسعار النقل .

❖ تحديد أسعار نقل المسافرين وفقا لاعتبارات الكلفة مع مراعاة الاعتبارات الاجتماعية بشأن توفير مثل هذه الخدمات بأسعار مناسبة ارتباطا بمستويات الدخول وذلك عن طريق اتباع سياسة تعدد الأسعار لصالح ذوي الدخول المحدودة مع الاخذ بالاعتبار اعتمادا مبدا الأسعار التاريخية .

❖ رسم السياسة السعرية لهذا الفرع في اطار السياسة السعرية الشاملة لقطاع النقل ومراعاة تحديد أسعار نقل المسافرين بالسكك الحديدية في ضوء البدائل المتاحة في مجال النقل وبما يضمن الاستخدام الأمثل لوسائل النقل المتاحة .

ب- النقل البري (السيارات): ان التوجهات السعرية التي يمكن ضمن الاطار يتم تبينها على أساس :-

- تامين نقل البضائع بأسعار مناسبة ومستقرة من خلال التركيز على تحقيق استغلال افضل للطاقات المتاحة والاخذ في الاعتبار مساهمة القطاع الخاص بالاتجاه الذي يؤمن تطوير هذا الفرع ويسهم في زيادة فاعليته على مستوى توفير الخدمة المطلوبة للأنشطة المختلفة ويحد من تأثيراته في زيادة الأسعار عموما والتوسع في الإجراءات التعاقدية التي تنظم عملية نقل البضائع لفترات زمنية مناسبة تؤمن الاستقرارية في تحديد تعرفه النقل .
- تحديد أسعار نقل البضائع المسافرين القطاع الخاص وفق مؤشرات الكلفة وبما يضمن تطوير هذا الفرع ليؤدي دوره المطلوب الى جانب الخدمات التي يقدمها القطاع العام في هذا المجال .
- تحديد أسعار نقل البضائع والمسافرين في اطار السياسة السعرية لقطاع النقل والمواصلات ككل في ضوء اعتبارات التنافس او التكامل والتنسيق بين البدائل مع الاخذ بالاعتبار مستوى الخدمة المقدمة وكفاءتها لدى اجراء عملية المقارنة .
- تحديد سياسة الدعم المناسبة لبعض خدمات نقل المسافرين في ضوء مؤشرات الموازنة السعرية بين العرض والطلب لأنشطة النقل المختلفة .

ج- النقل المائي: من التوجهات في مجال تحديد الأسعار ورسم السياسة السعرية :-

- تحقيق استغلال مناسب للطاقات المتاحة في وسائل النقل المائي .

- الاخذ بالاعتبار أسعار النقل المائي بالنسبة لشركات النقل البحري العربية والأجنبية .
- التركيز على نقل السلع والمنتجات المستوردة او المصدرة من والى العراق ويمكن زيادة الاعتماد على وسائط النقل المائي العراقية والأجنبية في تجارة البلد الخارجية .
- تطوير أسلوب التعاقد بين الجهات الحكومية والأجهزة الاستيرادية والتصديرية في القطاع الخاص على أساس استقراريه أسعار النقل في هذا المجال .

د- **النقل الجوي:** ان السياسة السعرية لابد وان تراعي الأسعار العالمية في هذا القطاع والخطة السعرية ينبغي ان تهدف الى تشجيع السياحة والنقل الجوي الداخلي بين المحافظات الرئيسة وان تراعي الى جانب التكاليف مسالة استغلال الطاقات المتاحة بإعطاء التسهيلات والتخفيضات الخاصة لانعاش حركة النقل الجوي ، ومراعاة المقارنة النسبية مع أسعار النقل البري والسكك الحديدية من جهة ومستويات دخول الافراد المتوقع استخدامهم للنقل بالطائرات من جهة أخرى .

و- **خدمات الاتصالات:** استهدفت خطط التنمية تطوير المواصلات السلكية واللاسلكية وفق مؤشرات محددة كما ونوعا وبما يضمن تحقيق التوسع الافقي في هذه الاستخدامات من قبل المواطنين وكذلك التوسع في استخدام الأنواع الأكثر تطورا في سبل المواصلات مع مراعاة التميز في كل من الاتصالات الداخلية والخارجية والسياسة السعرية يجب ان تعتمد ضرورة النهوض بالمناطق المتخلفة اجتماعيا والاهتمام بمسالة تطوير مثل هذه الخدمات فيها، مع ضرورة ضمان عدم استغلال المواطن وتقديم خدمة مستمرة وجيدة له وخاصة فيما يتعلق بخدمات الهاتف النقال .

- قطاع الخدمات والسكن والسياحة والطاقة الكهربائية

أ- **الماء الصافي:** تدعو السياسة السعرية في مجال استهلاك الماء الصافي الى تحديد أسعار مناسبة له وجعلها تصاعديا بالصورة التي تضمن عدم التبذير وبما ينسجم وتوجيهات الدولة على صعيد دراسة الثروة المائية وترشيد الاستفادة منها في كافة المجالات .

ب- **الطاقة الكهربائية:** تعتبر الطاقة الكهربائية من المستلزمات الحضارية في العصر الراهن وقد استهدفت خطط التنمية فك الاختناقات في هذا القطاع المهم وتوفير الطاقة الكهربائية لأغراض الاستهلاك الصناعي والمنزلي في كافة انحاء البلد وايصالها الى المناطق الريفية ، ان السياسة السعرية يجب ان تنطلق من مبدأ حاجة المواطنين الأساسية لهذه الطاقة ومبدأ ترشيد استخدامها عليه فان أسعار الطاقة الكهربائية يجب ان تبنى على أساس تعدد المستويات بما يضمن مستوى سعريا خاصا للطاقة المستخدمة في الأغراض الصناعية وأخرى خاصة للأغراض الاستهلاكية المنزلية الى جانب اعتماد مبدا الأسعار التصاعدية أي ارتفاع أسعار الوحدات الكهربائية المستخدمة التي تزيد عن حدود معينة بما بضمن ترشيد استخدام الطاقة الكهربائية .

ح- **الإسكان:** اكدت سياسة التنمية في العراق على ضرورة مواصلة القطاع العام انجاز مشاريع الإسكان والعمل على تنفيذ انشاء الوحدات السكنية للمواطنين مع التركيز على الإسكان العمودي في المدن ذات

الكثافة السكانية العالية، بالإضافة الى انشاء المجمعات السكنية الجديدة في الأماكن المحيطة بمراكز المحافظات تشجيعا للإسكان فيها وبشكل خاص من قبل ذوي الدخول المحدودة.

وما يجب الإشارة الية هو ان السياسة السعرية لوحدها لا تعمل على حل المشكلة ولكنها تسهم بشكل فعال في التخفيف من حدتها اذا ما اعتمدت الأجهزة المعنية جملة من الإجراءات والسياسات الأخرى بما فيها السياسات الائتمانية التي تمنع المضاربات وتحد من الأرباح الفاحشة وفي ضوء ما تقدم فان السياسة السعرية في قطاع الإسكان يجب ان تبنى على أساس ضرورة استقرار بدلات الايجار عند الحدود التي تضمن المحافظة على مستوى معاشي لائق للمواطنين من ذوي الدخل المحدود.

خ- السياحة: تبنت خطط التنمية هدف تنشيط حركة السياحة وتطوير المرافق السياحية في البلد ، انطلاقا من حقيقة ان السياحة لم تعد امرا كماليا بل قطاعا مهما من قطاعات التنمية الاقتصادية التي تساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وإيجاد موارد إضافية للدولة .

ان السياسة السعرية في مجال الخدمات السياحية يجب ان تأخذ بنظر الاعتبار ضمان استمرار نشاط كلا القطاعين (العام والخاص) وان تضمن الدور المهم للقطاع الخاص على ان تبقى أسعار الخدمات السياحية متوافقة مع نوعية الخدمات المستخدمة ودرجات التصنيف للمرافق السياحية وبما يحفز على تحسين نوعية هذه الخدمات وتطويرها.

كما ان أسعار الخدمات السياحية تنطلق من مبدا تشجيع السياحة الداخلية وهذا يعني ضرورة مراعاة مستوى أسعار الخدمات السياحية خارج العراق وفي الدول المجاورة بما يضمن اعتماد المواطنين على الفروقات السعرية كأحد العوامل المشجعة على تفضيل السياحة الداخلية وانسجاما مع مبدأ تشجيع السياحة يجدر بمؤسسات ومنشأت القطاع السياحي التوجه نحو التوسع في عمليات السياحة الجماعية وبأسعار منخفضة .

- قطاع الخدمات العامة

ويدخل ضمن هذا السياق خدمات الصحة والخدمات الاجتماعية والتعليم والثقافة والفنون والشباب والأطفال الى غير ذلك من الخدمات العامة والتي تدخل ضمن مسؤولية الاجتماعية للدولة الى جانب الخدمات الترفيهية التي يوفرها القطاع الخاص كالسينما ومجالات التسلية الأخرى.

اما بالنسبة لأسعار الخدمات التي يوفرها القطاع الخاص يجب ان يراعي في تحديدها نقطة الكلف وتأمين الربح المناسب للأفراد المعنيين بتوفيرها كما في حالة العيادات الطبية الخاصة والاستشارية والمكاتب الاستشارية بأنواعها.

ان تحديد الأسعار ورسم السياسة السعرية لفروع الخدمات العامة تستند بالأساس على الاعتبارات الاجتماعية المرتبطة بتوفير معظمها من قبل الدولة لعموم المواطنين وبالتالي فان الجوانب الكلفوية تعتبر مسالة ثانوية في هذا المجال.

من جانب اخر يتطلب ان يكون للسعر والسياسة السعرية دورا اكثر فاعلية وإيجابية في المجالين التاليين:-

- استخدام السعر أداة تخطيطية بما يضمن اعتماد مؤشرات كفاءة الأداء المناسبة وصولا الى تحديد الكلفة المرشدة .
- تحديد ورسم سياسة الدعم لمجمل حركة التنمية واحتوائها لكافة النفقات التي تتحملها الدولة كجزء من سياسة الدعم للسلع والخدمات وتحديد مبالغ الدعم ارتباطا بكل حالة وفي اطار السياسة السعرية الشاملة.

- قطاع المصارف والتامين

ينصب النشاط الخدمي في هذا المجال على أسعار الخدمات التي تؤديها مؤسسات المصارف والتامين التي تدخل في عناصر الكلف بالنسبة للعديد من السلع والخدمات وخاصة مساهمتها في تمويل مشاريع الخطة والقطاعات الاقتصادية بما يضمن التطور الذي يشهده البلد في كافة المجالات.

ان تحديد أسعار (أجور) الخدمات المصرفية والتأمينية لابد ان يستند الى اعتبارات تغطية الكلفة المرتبطة بمؤشرات كفاءة الأداء المناسبة على صعيد البلد ومراعاة الأسعار العالمية السائدة بالنسبة للخدمات ولأغراض التجارة الخارجية مع العمل على تأمين استقرار هذه الأجور بما يضمن التقليل من تأثيراتها على ارتفاعات الأسعار عموما.

ويستخدم سعر الفائدة كأداة لتشجيع التصنيع تحقيقا لأهداف خطة التنمية الوطنية وتوجيه أموال المواطنين الى القنوات الصيرفة والتأمينية عن طريق زيادة سعر الفائدة المدفوعة من قبل المؤسسات المالية لتشجيع المواطنين على الادخار والتوفير والاستفادة من التسهيلات المالية لتسديد الديون الشخصية وتسهيل انجاز التسويات المالية المرتبطة بالإنتاج والعمليات التجارية بهدف تشجيع الادخار لدى المصارف يتم إعادة النظر في هيكل أسعار الفائدة المصرفية.

ان السياسة السعرية المستهدفة لقطاع المصارف والتأمين تراعي عند تحديد أسعار خدماتها الاتي:-

- ❖ تطوير الوعي المصرفي لدى الافراد على أساس تشجيع الادخار وانطلاقا من توفير التسهيلات المالية لهم في مجال السكن والاقتراض الشخصي .
- ❖ تقديم الخدمات الصيرفة لمنشأت القطاع العام والأجهزة الاستيرادية والتصديرية في معاملات التمويل الخارجي .
- ❖ توفير خدمات التامين وإعادة التامين المختلفة على السلع المستوردة والمصدرة والتأمين على الأجهزة والمعدات والممتلكات العائدة للوحدة الإنتاجية .
- ❖ توفير التسهيلات المصرفية للمنتجين الصناعيين والزراعيين وأصحاب المهن الأخرى بما يسهم في تطوير العملية التنموية.

ان مجموعة السياسات الاقتصادية بما فيها السياسة السعرية تلتقي جميعها في نقطة واحدة تسعى الى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتنموية والسياسة السعرية تعتبر من الأدوات الفعالة في مجال تحقيق التناسق وتوجيه الموارد الإنتاجية وضمان استغلالها، لذلك فان الخطط الاقتصادية الكمية يمكن ان تتحقق أهدافها من خلال السياسات السعرية الملازمة لها والمرتبطة بالأولويات المحددة .

ومن هنا تجد الحكومات نفسها ملزمة لاتخاذ إجراءات لضبط الأسعار والأجور لمواجهة الاختلالات الحاصلة في الأسواق وعدم تحقق اهداف الخطط التنموية وفق المسارات المرسومة، وهذا الامر قد يتخذ شكل إجراءات او قرارات تنظيم غير مباشرة او سياسات مباشرة كسياسة مكافحة الاحتكار او مكافحة الإغراق وغيرها، من هنا تأتي أهمية السياسة السعرية ودورها في تعديل المسارات الاقتصادية، **ويطرح التقرير اهم المشاكل التي تواجه تطبيق سياسة سعرية فعالة في العراق وكالاتي :-**

١- **المشاكل العامة:** في ضوء واقع السياسة السعرية في العراق يمكن تلخيص هذه المشاكل والمعوقات بما يلي :-

أ- الافتقار الى النظرة المتكاملة للسعر والعلاقات السعرية في ضوء الأولويات المركزية للدولة .

ب- ضعف تفعيل القواعد القانونية والإدارية والتنظيمية المناسبة لتحقيق اهداف السياسة السعرية، وبشكل خاص ما يتعلق بتحديد الصلاحيات عند المستويات المختلفة لإقرار الأسعار (قانون التعرفة الكمركية) خاصة بعد احداث عام ٢٠٠٣ .

ت- ضعف العلاقات التنسيقية والتنظيمية فيما بين القطاعات من جهة وبين المنشأت داخل القطاع الواحد الامر الذي يترتب عليه صعوبة متابعة الاثار التشابكية للأسعار على مستوى المراحل الإنتاجية والتسويقية، وهذا راجع الى الحروب والظروف التي تعرض لها العراق والتي أدت الى تدمير اغلب المنشأت والمؤسسات الحكومية .

ث- عدم وجود أسس ومبادئ واضحة ومحددة تتسم بموجبها عملية التسعير في مستوياتها المختلفة ويمكن الاعتماد عليها خاصة بعد التحول الى اقتصاد السوق .

ج- ضعف متابعة الاثار المتداخلة لأسعار المنتجات المستوردة والمحلية من جهة وعدم وجود تصور واضح لاستخدام الأسعار باتجاه تشجيع الصادرات من خلال تقليص التكاليف وخاصة التكاليف التسويقية وتقديم الحوافز المناسبة .

٢- **المشاكل القطاعية:** اما بالنسبة للمشاكل على مستوى القطاعات فيمكن تلخيصها بالاتي :

أ- ضعف الارتباط بين السياسات السعرية في القطاعات المختلفة، وتبعا لذلك ضعف دور تلك السياسة في تحقيق الفائض الاقتصادي المطلوب وترشيد الإنتاج وتحديد الأسعار حسب متطلبات الموازنة داخل القطاع وبالترابط مع القطاعات الأخرى وخاصة الزراعة .

ب- اعتماد سياسة التسعير على معلومات وبيانات غير كافية لاحتساب مكونات السعر وتحديدها وفق الأسس العلمية، وبما يؤمن تحقيق استخدام افضل لعناصر الإنتاج وبحسب المواصفات الفنية المحددة للسلع المنتجة وبالتالي تحفيز العلمية الإنتاجية ورفع الأداء .

ت- عدم وجود التناسب المطلوب ما بين سياسة الأسعار الصناعية وسياسة أسعار السلع الزراعية المستخدمة في الصناعة حيث ان تحديد أسعار السلع الزراعية لا يعبر عن استراتيجيات تنمية فروع الإنتاج الزراعي بشكل خاص وعلاقة ذلك بتطوير الصناعات القائمة على تلك المستخدمات ان التناسب بين السياستين من شأنه ان يساهم في تحقيق الموازنات المطلوبة ما بين الأرباح الصناعية والزراعية والمدخولات الموزعة في المدنية والريف، خاصة ان هذه المرحلة شهدت تخلف نسبي لدور الزراعة والفائض المتحقق مقارنة بالصناعة المحلية .

ث- ضعف القدرة التنافسية للعديد من السلع المنتجة محليا والمعدة للتصدير مما يعكس عدم ارتباط السعر في مجال التجارة (التصدير) بمستويات الكفاءة والأداء والمواصفات النوعية .

ج- غياب التنسيق بين المؤسسات الاستيرادية والمؤسسات الإنتاجية والذي يترتب عليه ارباك في كميات السلع المعروضة واوقات عرضها، مما ينتج عنه ارتفاع وانخفاض غير مرغوب في أسعار المواد الخاصة وخاصة الأساسية منها .

ح- ومن المظاهر الواضحة للمشاكل السعرية في سياسة التسعير يلاحظ ان أسعار تسعير بعض المحاصيل الزراعية المهمة يتم بمعزل عن كمية الإنتاج وامكانيات التسويق وكذلك بمعزل عن طبيعة السلع وإمكانية خزنها .

خ- ضعف نشاط مؤسسات التسويق سواء كانت مشتريه للمنتجات عند زيادتها وتحقيق الفائض منها ان هذا يضعف من فاعلية النشاط السعري لهذا القطاع، الامر الذي يؤدي الى نشوء مظاهر التكدس والتلف لبعض أنواع السلع في أسواق الجملة والمخازن .

يستنتج مما تقدم في أعلاه ان السياسة السعرية في العراق وبمجمل مشاكلها تعاني من عدم تكامل السياسات السعرية والسياسات التجارية وغير مرتبطة بأسس ومبادئ واهداف واضحة ترتبط بخطة التنمية الوطنية، ان عدم التكامل الملحوظ يتطلب ضرورة التوجه وفق متطلبات علمية سليمة الى بناء السياسة السعرية وعلى مستوى القطاعات المختلفة ذات الارتباط والتحولات الهيكلية المطلوبة خاصة في ظل التحولات والتغيرات الحاصلة في العراق.

المحور الثالث: تقييم السياسة السعرية في العراق

أولا: تطور حركة أسعار السلع الزراعية في العراق

تعتبر أسعار السلع الزراعية سواء كانت من المواد الأولية او من المواد الغذائية أهميتها الفائقة في حياة المجتمع لعلاقتها بالاستهلاك الوسيطة والنهائية الى جانب ارتباطها الوثيق وتأثر الإنتاج الزراعي ودخول المنتجين الزراعيين ولهذا السبب فان التحديد الأسعار الزراعية كان ولا يزال من المسائل ذات الأهمية في عديد من البلدان وتعكس قرارات الدولة في مجال الأسعار سياستها بالنسبة الى الفلاحين كطبقة وكذلك بالنسبة الى المشكلات الخاصة بكيفية تحقيق التراكم الضروري لتنمية الاقتصاد الوطني ٠**ان التغيرات في مسارات السياسة السعرية والتي تكون للسعر فيها أدوار مؤثرة تتحدد بالاتي :-**

- التغير في هيكل الإنتاج الزراعي والمساحات المزروعة به.
- تطور الغلة الإنتاجية الزراعية .
- تطور حجم الإنتاج (النباتي والحيواني)
- استقرار دخول المنتجين

فيما يخص التغير في هيكل الإنتاجي في ظل الظروف البيئية والمناخية المتباينة في العراق وسيادة عدد من التنظيمات الزراعية وما يتبع ذلك من عدم إمكانية التحكم بشكل كبير في حجم الإنتاج ونوعه فان تأثير السعر يكون اكثر وضوح في التغيرات التي تطرأ على مساحات الأرض المزروعة كذلك فان (أحادية الإنتاج) لازالت هي السمة الرئيسة لإنتاج القطاع الزراعي ككل وذلك لسيادة انتاج محاصيل الحبوب على غيرها من المنتجات الزراعية. ان سيادة أحادية الإنتاج الزراعي في الريف العراقي خلال فترة السبعينات والثمانينات هي نتيجة لتخلف عدد من السياسات والإجراءات بما فيها السياسة السعرية.

يستنتج من ذلك: ان السياسة السعرية بقدر تعلقها بتغير مساحات الأرض المزروعة وهيكل الإنتاج الزراعي لم تزاول بتأثير معين في هذا المجال.

اما بالنسبة لتطور الغلة، اي الإنتاجية فانه من حيث المبدأ يجب ان يكون هناك تأثير متبادل ما بين السعر والإنتاجية وخاصة التخطيط والتوجيه لكي يكون السعر من احد محفزات زيادة الإنتاجية وحسن الأداء ورفع الكفاءة الا ان علاقة السعر بالإنتاجية لا ينظر اليها دون الاخذ بنظر الاعتبار مستلزمات الإنتاج ومستوى التكنولوجيا المستخدمة وغيرها وهي بالأساس كفيلة برفع الإنتاجية وخاصة في ظرف البلد من حيث تباين البيئات المناخية وتقلباتها وبقاء عدد من المشاكل التي لازالت تقلل من إنتاجية الارض الزراعية كمشاكل الري والملوحة واضطراب تساقط الامطار وعدم التوسع بالشكل الطموح في استخدام الأسمدة والمكائن وغيرها ان عدم تأثير الإنتاجية بأسعار الشراء وأسعار المستلزمات قد يكمن ورائه أسباب منها محدودية الأرض– الزراعية والمشاكل البيئية والمناخية التي تحد من التأثير الإيجابي للأسعار في

الإنتاجية وهذا ما يطلب منا مرة أخرى الى تكرار القول بان السياسة السعرية يجب النظر اليها من خلال الخطة الإنتاجية والسياسات المصاحبة لتكون أسعار الشراء وأسعار المستلزمات من أدوات زيادة الإنتاجية وانخفاض الكلفة وبالتالي تحقيق الفائض- الاقتصادي المطلوب لعملية الانماء الشامل.

وفيما يتعلق بتطور حجم الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) يلاحظ ان الإنتاج الزراعي لم يطرا عليه تطور ملموس خلال السنوات المنصرمة خاصة اذ ما قورن بحجم الاستثمارات في القطاع الزراعي وتوسع الطلب والدخول زيادة السكان وبالتالي الأسعار.

ان لمعيار الناتج المحلي الإجمالي استخدامات كثيرة ولكن اهم هذه الاستخدامات هو قياس الأداء الاقتصادي لاقتصاد أي بلد فارتفاع او انخفاض هذا المؤشر يشير الى انخفاض او ارتفاع الأداء الاقتصادي بشكل عام . كما ان نمو هذا المؤشر يعني انخفاض في معدلات البطالة واستقرار المستوى العام للأسعار ونجاح السياسة الاقتصادية من خلال الاستخدام الناجح للموارد الاقتصادية المتاحة.

وذلك لان هذا القطاع يضم اكثر من (٣٠%) من القوى العاملة في الاقتصاد العراقي، ويوفر الدخل لأكثر من ثلث سكان العراق حاليا، وهذا يعني ان المستوى المعاشي لهذه النسبة الكبيرة من السكان يتأثران بتغير مخرجات هذا القطاع لكونها تشكل الدخول للعاملين.

وهكذا نجد ان دراسة مساهمة القطاع الزراعي في العراق في الناتج المحلي الإجمالي تعد مهمة لبيان دور هذا القطاع في نمو الناتج المحلي الإجمالي والذي ينعكس على تحقيق النمو في الاقتصاد العراقي، وللوقوف على مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، والجدول التالي الذي يوضح هذه المؤشرات للفترة (٢٠١٤- ٢٠٢٠):

الجدول (١)

مساهمة الناتج الزراعي العراقي بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة ٢٠١٤ – ٢٠٢٠

(مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (١)	الناتج الزراعي (٢)	مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ١/٢ %	نسبة النمو السنوي %
٢٠١٤	٢٦٦٣٣٢٦٥٥,١	١٣١٢٨٦٢٢,٦	٤,٩٣	-
٢٠١٥	١٩٤٦٨٠٩٧١,٨	٨١٦٠٧٦٩,٧	٤,١٩	-١٥,٠
٢٠١٦	١٩٦٩٢٤١٤١,٧	٧٨٣٢٠٤٦,٩	٣,٩٨	-٥,١
٢٠١٧	٢٢١٦٦٥٧٠٩,٥	٦٥٩٨٣٨٤,٨	٢,٩٨	-٢٥,٢
٢٠١٨	٢٦٨٩١٨٨٧٤,٠	٧٥٧٢٢٦٥,١	٢,٨٢	-٥,٤
٢٠١٩	٢٧٦١٥٧٨٦٧,٦	١٠٤١١١٧٤,٤	٣,٧٧	٣٣,٩
٢٠٢٠	٢١٥٦٦١٥١٦,٥	١٣١٣٠٩٢٧,٠	٦,٠٩	٦١,٥

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية .

يتضح من الجدول أعلاه (١) ان ضعف الناتج الزراعي الإجمالي قياساً الى الناتج المحلي الاجمالي مما يؤثر ذلك على ملامح ازمة غذائية تزامناً مع تزايد اعداد السكان وارتفاع الطلب على الإنتاج الزراعي بسبب الاستهلاك .

ان للزراعة دور في التنمية الاقتصادية من خلال توفير الاحتياجات الغذائية للافراد، فالقطاع الزراعي متنوع في انتاجه كمحاصيل الحبوب والخضروات والفواكه والمنتجات الحيوانية بأشكالها المختلفة سواء كانت للاستهلاك الغذائي المباشر او كمدخلات الصناعات التحويلية. وان التنمية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن اما النمو فيتمثل في الزيادة في الناتج من السلع والخدمات، والجدول (٢) يمثل نصيب الفرد العراقي من الناتج الزراعي:-

الجدول (٢)

نصيب الفرد العراقي من الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠

السنوات	الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة (مليون دينار)	عدد السكان (بالالف)	نصيب الفرد من الناتج الزراعي
٢٠١٤	٧٣٠٩٠١٦,٠	٣٦٠٠٥	٢٠٣,٠
٢٠١٥	٤٦١٣٢١٠,٧	٣٥٢١٣	١٣١,٠
٢٠١٦	٤٥٩٨٩٧٠,٦	٣٦١٦٩	١٢٧,٢
٢٠١٧	٣٨٦٣٢٢٣,٠	٣٧١٤٠	١٠٤,٠
٢٠١٨	٥٣١٨٢٤٢,٣	٣٨١٢٤	١٣٩,٥
٢٠١٩	٧٧٧٣١٣٦,١	٣٩١٢٨	١٩٨,٧
٢٠٢٠	٩٥١٨٦٠٣,٥	٤٠١٥٠	٢٣٧,١

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية .

ان عدم تأثر تطور الإنتاج الزراعي بحركات الأسعار يظهر بوضوح من جانب استيرادات العراق لمختلف المنتجات النباتية والحيوانية .

ان أسعار السلع الزراعية وحركتها تتمثل بالأرقام القياسية لأسعار الحقل وهي أسعار المنتجين الزراعين للسلع النباتية والحيوانية مطروحة في الحقل، ان الأرقام القياسية لسعر الحقل تتضمن السلع التي تخضع أسعارها للتحديد الرسمي ضمن حدودها الدنيا الى جانب تلك السلع التي تتحدد أسعارها بفعل قوى السوق، ومن هذا فان بيانات تلك الأرقام تعبر عن واقع النشاط السعري مع إمكانية اعتمادها للتعبير عن حركة الأسعار الزراعية المقرة وذلك لخضوع الأغلبية العظمى من السلع الزراعية النباتية والحيوانية الى التحديد والجدول ادناه يظهر هذه المؤشرات:

جدول (٣)

الأرقام القياسية للإنتاج النباتي والحيواني وصيد الأسماك لأسعار الحقل للسنوات ٢٠١٤– ٢٠٢٠

(٢٠١٢=١٠٠)

ت	المجاميع الفرعية	الوزن	الرقم القياسي لأسعار الحقل							معدل التغير%
			٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠١٩/٢٠٢٠
١	الحبوب	٢٥,٠١٦	٨٨,٧	٨٤,١	٧٥,١	٦٨,٦	٧٠,٤	٦٨,٥	٦٥,٨	-٣,٩
٢	البذور الزيتية	٠,٢٨٠	١١٥,٨	١١٨,٣	١١٠,٤	٧٢,١	٧٧,٥	٧٧,٠	٧٥,٥	-١,٩
٣	الابصال والدرنيات	٣,٦٤١	١٠٤,٦	١٠٧,٠	٩٦,٠	٩٠,٣	٩٢,٧	٩٠,٩	٨٨,٤	-٢,٨
٤	البقوليات	٠,١٥٩	١١٦,١	١١٦,٣	١٠٩,١	٩٥,٥	٩٢,٣	٩٤,٠	٩٤,٥	٠,٥
٥	المحاصيل المستخدمة للأغراض الصناعية	٠,٣٣٦	١١٣,٨	١٢٢,٤	١٣٥,٨	١٥٩,٨	١٥٩,٩	١٦١,٢	١٦٦,٦	٣,٣
٦	الخضروات	١٧,٦٣٢	٩٨,٩	١٠٢,٤	٧٥,٢	٩٢,٧	٩٣,٤	٩٤,١	٩٤,٧	٠,٦
٧	الحمضيات	٠,٧٧٥	٨٩,٥	٩١,٧	٨٩,٥	٩٠,٣	٩٤,٣	٩٣,٠	٩١,٠	-٢,٢
٨	الفواكه ذات النواة الصلبة	٠,٤٧٢	٩٦,٩	٩٩,٤	١٠١,٧	١٠١,٧	١٠١,٠	٩٩,٥	١٠٠,٨	١,٣
٩	الفواكه الاخرى	٢,٧٩٧	١٠٨,٩	١١٠,٥	١١٣,٩	١١٧,٣	١١٦,٣	١١٦,٥	١١٨,٩	٢,١
١٠	التمور	٢,٨٣٠	١١١,١	١١٤,٥	١٢١,٨	١٢١,١	١٢٣,٤	١٢٦,٣	١٢٨,٢	١,٥
١١	المحاصيل العلفية	٣,٩٩١	٩٦,٩	٩٩,٩	٨٨,١	٩٠,٢	٩٦,٥	٩٦,٧	٩٨,٣	١,٧
١٢	المنتجات العرضية	١٩,٦٣٤	١٠٤,٤	١١٠,٨	٨٦,٠	٨١,٥	٧٧,٦	٧٩,٥	٧٨,٢	-١,٦
الرقم القياسي العام للإنتاج النباتي		٧٧,٥٦٣	٩٨,٠	٩٩,٥	٨٣,٤	٨٤,٠	٨٤,٣	٨٤,٣	٨٣,٤	-١,١
١	اللحوم الحمراء	١٤,٠٩٨	١٠٠,٥	٩٩,٣	٩٥,٢	٩٤,٢	٩٣,٤	٩٠,٢	٩١,٦	١,٦
٢	البيض	١,٢٨٢	١٠٧,٥	١٠٨,٨	١٠٦,٨	١١٤,٣	١١٦,٣	١١٥,٠	١١٠,٢	-٤,٢
٣	لحم الدجاج	٢,٣٩٢	١٠٤,٢	١٠٦,٨	٩٢,٥	٩٠,٥	٨٦,٩	٨٦,٥	٨٣,١	-٣,٩
٤	الحليب	١,٨١٥	١١٦,٩	١١٧,٨	٣٤,٨	١٣٧,٦	١٤٥,٤	١٤٠,٨	١٤١,٥	٠,٥
	الجلود	٠,١٨٥	٨٧,٠	٦٠,٢	٥٠,٦	٥٠,٣	٥٠,٣	٤٩,٢	٤٥,٢	-٨,١
٦	الشعر والصوف	٠,٢٣٦	١١٦,٨	١٢٦,٢	١٣٦,٥	١٤٧,٥	١٥٩,٤	١٧٢,٣	١٧٢,٣	٠,٠
الرقم القياسي العام للإنتاج الحيواني		٢٠,٠٠٨	١٠٢,٩	١٠٢,٥	٩٩,٣	٩٩,٢	٩٩,٢	٩٦,٥	٩٦,٨	٠,٣
١	اسماك نهريه وبحريه	٢,٤٢٩	١٠٦,٣	١١٠,٠	٩٥,٠	٨٥,٩	٨٤,٠	٨٧,٦	٨٨,٣	٠,٨
الرقم القياسي العام لإنتاج صيد الاسماك		٢,٤٢٩	١٠٦,٣	١١٠,٠	٩٥,٠	٨٥,٩	٨٤,٠	٨٧,٦	٨٨,٣	٠,٨
الرقم القياسي العام في القطاع الزراعي		١٠٠	٩٩,٢	١٠٠,٤	٨٦,٨	٨٧,١	٨٧,٣	٨٦,٩	٨٦,٢	-٠,٨

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الزراعي .

نلاحظ من الجدول أعلاه :

١- انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الحقل في القطاع الزراعي بنسبة (٠,٨%) اذ بلغ (٨٦,٢%) في سنة ٢٠٢٠ مقارنة بنسبة ٢٠١٩ اذ كانت نحو (٨٦,٩%).

٢- انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الحقل للإنتاج النباتي بنسبة (١,١%) اذ بلغ (٨٣,٤%) في سنة ٢٠٢٠ مقارنة بسنة ٢٠١٩ اذ كانت نحو (٨٤,٣%).

٣- ارتفع القياسي العام لأسعار الحقل للإنتاج الحيواني بنسبة (٠,٣%) اذ بلغ (٩٦,٨%) في سنة ٢٠٢٠ مقارنة بسنة ٢٠١٩ اذ كانت نحو (٩٦,٥%) .

٤- ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار الحقل لإنتاج صيد الأسماك بنسبة (٠,٨%) اذ بلغ (٨٨,٣%) في سنة ٢٠٢٠ مقارنة بنسبة ٢٠١٩ اذ كانت نحو (٨٧,٦%)

ثانيا: تطور حركة أسعار السلع الصناعية في العراق

ان مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي والذي يعتبر من المؤشرات الاقتصادية الأكثر شيوعا في إعطاء صورة اكثر واقعية عن توقعات النمو الاقتصادي، ويتم حساب الناتج المحلي الإجمالي عن طريق جمع القيمة المضافة الاجمالية لما ينتجه الاقتصاد.

يعتبر عام ٢٠٢٠ هو عام جائحة كوفيد -١٩ التي ارخت الجائحة بأثارها على كل مناحي حياة البشر وانشطتهم في مختلف القطاعات بما فيها النشاط الصناعي بشقية الاستخراجي والتحويلي. حيث ساهم انخفاض مستويات الطلب على النفط الخام، وتراجع أسعاره في تراجع الناتج الصناعي إضافة الى انخفاض أسعار الغاز الطبيعي، بلغت نسبة مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في العراق لعام ٢٠٢٠ حوالي (٣٧,٢%) وتعتبر هذه المساهمة قليلة جدا قياسا لأهمية القطاع الصناعي ويعزى هذا التراجع الى عدم اهتمام الدولة بهذا القطاع الحيوي إضافة الى تعرض البنية التحتية للدمار بسبب الحروب على العراق. وبلغت مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٠ وبنسبة (٢,٨%) وبلغت مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٠ وبنسبة (٣٤,٤%) وبلغ نصيب الفرد العراقي من الناتج الصناعي في عام ٢٠٢٠ حوالي (١,٤٣٢ دولار) لعام ٢٠٢٠ والجدول (٤) يوضح هذه المؤشرات :

الجدول (٤)

القيمة المضافة للقطاع الصناعي العراقي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

خلال الفترة ٢٠١٤ – ٢٠٢٠ (مليون دولار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الصناعة الاستخراجية		الصناعة التحويلية		اجمالي القطاع الصناعي		نصيب الفرد العراقي من الناتج الصناعي (دولار)
		القيمة المضافة	مساهمتها في الناتج%	القيمة المضافة	مساهمتها في الناتج%	القيمة المضافة	مساهمتها في الناتج%	
٢٠١٤	١٩٩,١٥٤	١٠٠,٦٥٤	٥٠,٥	٤,٢٨٨	٢,٢	١٠٤,٩٤٢	٥٢,٧	٣,٠٨٩
٢٠١٥	١٥٧,٠١٥	٥٦,١٩٣	٣٥,٨	٣,٦٢٨	٢,٣	٥٩,٨٢١	٣٨,١	١,٦٣٥
٢٠١٦	١٥٧,٨٢٠	٥٧,٣٦٥	٣٦,٣	٣,٧٥٤	٢,٤	٦١,١١٩	٣٨,٧	١,٤٦٠
٢٠١٧	١٧٥,٦٥٢	٧٥,٣٥١	٤٢,٩	٤,٠٧٨	٢,٣	٧٩,٤٢٩	٤٥,٢	١,٩٨٦
٢٠١٨	٢١١,١٤٦	١٠٢,٠٤٤.٢	٤٨,٣	٤,٦٢٣	٢,٢	١٠٦,٦٦٧	٥٠,٥	٢,٦١١
٢٠١٩	٢١٦,٧٢٧	٩٧,١٥٠.٣	٤٤,٨	٤,٩٩٤	٢,٣	١٠٢,١٤٤	٤٧,١	٢,٥٨٣
٢٠٢٠	١٥٤,٥٩٢	٥٣,٢٣٠.٠	٣٤,٤	٤,٢٦٣	٢,٨	٥٧,٤٩٣	٣٧,٢	١,٤٣٢

المصدر: التقرير العربي الموحد، للسنوات ٢٠٢١، ٢٠٢٠.

والرقم القياسي للصناعات التحويلية الذي يشمل أسعار المدخلات والمخرجات وكميات الإنتاج الصناعي يعتبر من المقاييس الاحصائية يعتبر من المقاييس الإحصائية المهمة التي تساعد في معرفة التضخم الحاصل في أسعار السلع المصنعة محليا.

- بلغ الرقم القياسي لأسعار المخرجات في الصناعات التحويلية (١٠٧,١%) لعام ٢٠٢٠ بأساس سنة ٢٠١٢ بعد ما كان (١٧٠,٩%) لعام ٢٠١٩ بمعدل انخفاض بلغ (-٣٧,٣٣%) ويعود ذلك الى انخفاض جميع أسعار المجاميع السلعية المكونة للرقم القياسي، وبلغت اعلى نسب انخفاض في معدل التغير (-٣٩,٨٨%،-٣٩,٤٨%، -٣٩,٣١%) لاقسام (دبغ وتهيئة الجلود ،صناعة حقائب الامتعة وحقائب اليد والسروج والأعنة والاحذية، المنتجات النفطية المكررة، المعادن اللافلزية الأخرى) على التوالي، كما في الجدول (٥)

الجدول (٥)

الرقم القياسي لأسعار المخرجات حسب اقسام الصناعة التحويلية للمدة ٢٠١٨-٢٠٢٠ %

القسم	الوزن	المعدل السنوي لعام ٢٠١٨	المعدل السنوي لعام ٢٠١٩	المعدل السنوي لعام ٢٠٢٠	معدل التغير% ٢٠١٩/٢٠٢٠
المواد الغذائية	٧,٥٦٥	١٨٣,٠	١٨٤,٥	١١٩,٨	-٣٥,٠٧
المشروبات	٦,٣٩٣	١٨٢,٣	١٨٣,٦	١٢١,٧	-٣٣,٧١
المنسوجات	٠,٦٢٤	١٤٠,٢	١٤١,١	٩٢,٣	-٣٤,٥٩
الملابس، تهيئة وصبغ الفراء	٠,٢٠٩	١٣٥,١	١٣٥,٥	٩٣,٦	-٣٠,٩٢
دبغ وتهيئة الجلود ،صناعة حقائب الامتعة وحقائب اليد والسروج والأعنة والاحذية	٠,١١١	١٣٠,٧	١٣١,٤	٧٩,٠	-٣٩,٨٨
الورق ومنتجاته	٠,٠٧٩	١٣٩,٥	١٤٠,٤	٩١,٧	-٣٤,٦٩
الطباعة والنشر واستنساخ وسائط الاعلام المسجلة	٠,٣٢٢	١٣٤,٠	١٣٥,٢	٨٢,٩	-٣٨,٦٨
المنتجات النفطية المكررة	٤٢,١٦١	١٨٢,٨	١٨٤,٩	١١١,٩	-٣٩,٤٨
المنتجات الكيمياوية	٦,٠٥٠	١٥٠,٦	١٥١,٨	١٠٠,٠	-٣٤,١٢
منتجات المطاط واللدائن	٠,٦٤٢	١٥٦,٣	١٥٦,٩	١٠٠,٣	-٣٦,٠٧
المعادن اللافلزية الاخرى	٢٣,٥٦٠	١٦١,٣	١٦٢,٣	٩٨,٥	-٣٩,٣١
منتجات المعادن المركبة باستثناء المكائن والمعدات	٢,٠٩٢	١٤٤,٥	١٤٥,٤	٩٧,٨	-٣٢,٧٤
معدات واجهزة الراديو والتلفزيون والاتصالات	٠,٠٧٠	١٣٨,٣	١٣٨,٧	١٠٦,٩	-٢٢,٩٣
صناعة الآلات ذات الاغراض العامة الاخرى	٤,٩٨٣	١٤٦,٤	١٤٧,١	١٠١,٩	-٣٠,٧٣
صناعة المحركات والمولدات والمحولات الكهربائية وصناعة اجهزة توزيع الكهرباء والتحكم فيها	١,٥١٤	١٢٩,٦	١٣٠,٤	٩٣,٥	-٢٨,٣٠
صناعة تجميع السيارات	٣,٥١٢	١٢٣,٧	١٢٤,٢	٩٤,٢	-٢٤,١٥
صناعة الدراجات الهوائية ومركبات العجزة	٠,٠٥٢	١٤٨,٨	١٤٩,٢	١١٥,٠	-٢٢,٩٢
الاثاث وصناعة منتجات غير مصنفه في محل اخر	٠,٠٦١	١٤١,١	١٤١,٨	٨٩,٧	-٣٦,٧٤
الرقم القياسي العام	١٠٠	١٦٩,٤	١٧٠,٩	١٠٧,١	-٣٧,٣٣

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الأرقام القياسية .

• بلغ الرقم القياسي لأسعار المدخلات في الصناعات التحويلية (١٠٨,٦%) لعام ٢٠٢٠ بأساس سنة ٢٠١٢ بعد ما كان (١٦٨,٦%) لعام ٢٠١٩ بمعدل انخفاض بلغ (-٣٥,٦%) ويعود ذلك الى انخفاض جميع أسعار المجاميع السلعية المكونة للرقم القياسي، وبلغت اعلى نسب انخفاض في معدل التغير (-٤٢،٢%، -٤٠,٥%،-٣٨,٩%،- ٣٨,٢%) لأقسام (الورق ومنتجاته، دبغ وتهيئة الجلود ، صناعة حقائب الامتعة وحقائب اليد والسروج والأعنة والأحذية، **المنسوجات**، المنتجات النفطية المكررة على التوالي، كما في الجدول (٦).

الجدول (٦)

الرقم القياسي لأسعار المدخلات حسب اقسام الصناعة التحويلية للمدة ٢٠١٨- ٢٠٢٠ %

القسم	الوزن	المعدل السنوي لعام ٢٠١٨	المعدل السنوي لعام ٢٠١٩	المعدل السنوي لعام ٢٠٢٠	معدل التغير% ٢٠١٩/٢٠٢٠
المواد الغذائية	٧,٥٦٥	١٦١,٠	١٦٢,٢	١١٠,٥	-٣١,٩
المشروبات	٦,٣٩٣	١٥٩,٧	١٦١,٢	١١٩,٥	-٢٥,٩
المنسوجات	٠,٦٢٤	١٢٨,٨	١٢٩,٤	٧٩,٠	-٣٨,٩
الملابس تهيئة وصبغ الفراء	٠,٢٠٩	١٣٢,٠	١٣٢,٥	٨٨,٤	-٣٣,٣
دبغ وتهيئة الجلود ، صناعة حقائب الامتعة وحقائب اليد والسروج والأعنة والأحذية	٠,١١١	١٢٦,٦	١٢٧,٠	٧٥,٦	-٤٠,٥
الورق ومنتجاته	٠,٠٧٩	١٣٥,٣	١٣٥,٧	٧٨,٤	-٤٢,٢
الطباعة والنشر واستنساخ وسائط الاعلام المسجلة	٠,٣٢٢	١٢٨,١	١٢٩,٢	٨٢,٥	-٣٦,١
المنتجات النفطية المكررة	٤٢,١٦١	١٨٧,٦	١٨٩,٤	١١٧,٠	-٣٨,٢
المنتجات الكيماوية	٦,٠٥٠	١٥٠,٠	١٥١,١	٩٦,٢	-٣٦,٣
منتجات المطاط واللدائن	٠,٦٤٢	١٢٨,٥	١٢٨,٧	٩٢,٣	-٢٨,٣
منتجات المعادن اللافلزية الاخرى	٢٣,٥٦٠	١٥٥,٧	١٥٦,٨	٩٨,٧	-٣٧,١
منتجات المعادن المركبة باستثناء المكائن والمعدات	٢,٠٩٢	١٣٤,٩	١٣٥,٥	٩٦,٠	-٢٩,٢
معدات واجهزة الراديو والتلفزيون والاتصالات	٠,٠٧٠	١٢٨,٥	١٢٨,٨	١٠٣,٠	-٢٠,٠
صناعة الالات ذات الاغراض العامة الاخرى	٤,٩٨٣	١٣٩,٠	١٣٩,٥	٩٦,١	-٣١,١
صناعة المحركات والمولدات والمحولات الكهربائية وصناعة اجهزة توزيع الكهرباء والتحكم فيها	١,٥١٤	١٤١,٩	١٤٢,٩	٩٩,٩	-٣٠,١
صناعة تجميع السيارات	٣,٥١٢	١٤٩,٦	١٥٠,٤	١١٤,٥	-٢٣,٩
صناعة الدراجات الهوائية ومركبات العجزة	٠,٠٥٢	١٣٧,١	١٣٧,٧	١١٠,١	-٢٠,٠
الاناث وصناعة منتجات غير مصنفة في محل اخر	٠,٦١	١٣٠,٠	١٣٠,٣	٨٧,٩	-٣٢,٥
الرقم القياسي العام	١٠٠	١٦٧,٢	١٦٨,٦	١٠٨,٦	-٣٥,٦

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الأرقام القياسية .

المحور الرابع: توصيات لتفعيل دور السياسة السعرية في العراق

في ضوء التحديات والتطورات لا يمكن تصور وجود سياسة سعرية كفوءة وفعالة مالم يكن هناك توجه محدد لتنسيق السياسة السعرية على الصعيد المحلي والدولي خاصة وان تزايد المشاكل في مجال التعاون النقدي الدولي يعطي أهمية خاصة لهذه المسالة .

ان العراق بعد احداث عام ٢٠٠٣ إضافة الى الحروب والتدمير الذي تعرضت له مؤسساته الإنتاجية لا يزال يواجه العديد من التحديات والصعوبات وعلى مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والسياسة السعرية والتي هي احدى أدوات السياسة الاقتصادية الامر الذي **يتطلب من أصحاب القرار باتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل هذه السياسة المهمة وكالاتي:-**

١- متابعة تطور الأسعار وتفسير اتجاهاتها واعداد البدائل للسياسة السعرية وسياسة توزيع الدخل بالطريقة التي تؤمن التوازن واستقرار القوة الشرائية واعتماد ما يتطلب من الإجراءات التي تجنب الفئات الاجتماعية ذات الدخول المنخفضة من اثار التغيرات في المستوى العام للأسعار .

٢- تأدية السياسة دورها في توجيه الاستهلاك والإنتاج وفقا لمؤشرات التناسب في خطة التنمية الوطنية بحيث تؤدي السياسة السعرية وظائفها كنظام حوافز لتوجيه القطاع الخاص نحو استخدام افضل للموارد الاقتصادية وان تكون الأسعار حافزا لتوجيه القطاع الزراعي محو انتاج المواد المطلوبة وتكييفها وفقا للحاجة في ضوء مؤشرات خطة التنمية ٠

٣- تحليل العلاقة بين اتجاهات الأسعار في الداخل واتجاهاتها في الخارج وبيان نسب التغيرات بالأسعار بصيغة المعدلات الشهرية وبيان التقلبات ومواجهة اثارها بما يلزم من حلول٠

٤- تحليل العوامل المتعلقة بالإنتاج والتصدير والاسعار في القطاع النفطي من حيث اثر هذه العوامل في حركة الاقتصاد العراقي ومن ثم حركة الأسعار فيه ٠

٥- تغير أسعار الصادرات والاستيرادات وكيفية انعكاسها على المستوى العام للأسواق في العراق ومتابعة معدلات التبادل والتغير في قدرة الصادرات على تمويل الاستيراد٠

٦- الاستمرار في متابعة تحديد أسعار السلع الاستراتيجية التي تدخل ضمن سلة المستهلك العراقي واتخاذ ما يلزم لتامين الجزء الأكبر وبأسعار في متناول الجميع ٠

٧- التحول من نظام سعر الصرف الثابت الى معدلات تبادلية صيرفه مرنة وذلك بهدف المحافظة على سعر العملة المحلية والتخفيف من تأثيرات التضخم المستورد وأكدت العديد أهمية السياسة السعرية التصديرية في هذا المجال وقد استطاع البنك المركزي العراقي خلال السنوات الأخيرة التحول من نظام السعر الثابت الى استخدام السعر صرف مرن وحقق النتائج الإيجابية تمثلت في ربع قيمة الدينار العراقي وخفض معدلات التضخم ٠

٨- ضرورة التنسيق والتكامل بين وزارة التجارة من جهة ووزارتي الصناعة والزراعة من جهة أخرى لضمان توفير الميزة التنافسية للسلع المنتجة محليا في مواجهة السلع المستوردة من خلال استخدام الفروقات السعرية بكفاءة عالية والعمل على إزالة المعوقات التسويقية من خلال منح الشركات الصناعية المرونة الكافية في تسعير منتجاتها وبالتالي تسويق المنتج بما يحقق للشركات تحقيق افضل أداء وتحقيق المردودات المالية المناسبة ٠

ويطرح التقرير جملة من التوصيات المتعلقة لتنفيذ المستلزمات الإدارية والتنظيمية والفنية للسياسة السعرية الصناعية والمطلوب استكمالها على مراحل وبرامج زمنية معينة ومن أهمها الاتي :

١٠ المستلزمات الإدارية : يتطلب تطوير السياسة السعرية الصناعية جملة من المستلزمات الإدارية لتعديل مسار المقترح السعري المعمول به حاليا، حيث يفترض ان يبدا المقترح السعري في المنشاة الصناعية في ضوء الأسس والمبادئ والتعليمات المعمول بها ومن ثم يرفع الى المؤسسة المعنية التي تقوم بدورها بمراجعة المقترح والتأكد من مطابقته للتعليمات والاسس المقرة تمهيدا لرفعه الى الوزارة المختصة او الجهة المخولة بإقراره من قبلها **ولهذا الغرض يجب اتخاذ ما يلي :-**

أ- تحديد أسس ومبادئ واهداف السياسة السعرية لقطع الصناعي ومراقبة تنفيذها بعد قرارها من قبل الجهة المختصة .

ب- تقوم مديرية التخطيط والمتابعة في الوزرات ذات العلاقة بتخطيط وتطوير ومراقبة النشاط السعري في عموم القطاع الصناعي بما يضمن تنفيذ السياسة السعرية المقررة ٠

ت- تطوير عمل اللجان او الوحدات ذات العلاقة بالتسعير على مستوى المؤسسات الإنتاجية بما يضمن فاعليتها في متابعة النشاط السعري وتنفيذ السياسة السعرية ودراسة المقترحات السعرية المقدمة من قبل منشاتها وابداء الراي حولها قبل رفعها الى الوزرات والهيئات المختصة ٠

ث- تطوير الأجهزة المسؤولة عن التسعير في المنشآت الإنتاجية بما يضمن الدقة والوضوح في تحديد تكاليف الصنع ومراقبة وتوجيه النشاط الإنتاجي من قبل الإدارة العليا في المنشاة بهدف تخفيض الكلفة الفعلية لمنتجاتها ارتباطا بالخطة الإنتاجية المقررة ٠

ج- يحق للجهات المنتجة في الوزارة والدوائر التابعة لها عقد اتفاقات تعاقدية مع مؤسسات إنتاجية او تسويقية أخرى تتضمن أسعار تعاقدية خاصة يتفق عليها الطرفان وفق الصلاحيات والتعليمات المعمول بها٠

ح- تخويل المؤسسات التسويقية صلاحية تحديد أسعار البيع بالمفرد للمنتجات الصناعية الوطنية التي يقوم بتسويقها وفق ضوابط تحدد هذا العرض وبالشكل الذي يضمن ترويج هذه المنتجات وتشجيع المستهلك على شرائها مع مراعاة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لخطة التنمية الوطنية بما يؤمن تحقيق الموازنة السعرية المطلوبة ما بين السلع المنتجة محليا والمستوردة ٠

خ- اعتماد مبدا النظام السعري القطاعي بحيث تتولى بموجبه الأجهزة القطاعية عملية التسعير على نحو لا مركزي والتقيد بالأسس والضوابط المركزية ضمن الهيكل الإداري المتدرج لنظام الأسعار في القطر الذي يفترض ان يشمل منتجات القطاع الصناعي عموما بما فيه العام والمختلط والخاص٠

٢- المستلزمات الفنية

ان تحديد هذه المستلزمات وتوفيرها عملية مستمرة ومتطورة تبعا لتطور النشاط السعري وعلاقته مع بقية النشاطات الاقتصادية الأخرى لاسيما التخطيطية والإنتاجية والتسويقية ومهمة التنسيق والتعاون مع كافة الأجهزة التخطيطية المركزية الأخرى بما ينسجم مع مستوى تطور النشاط السعري ومتطلباته وانطلاقا من ذلك واستكمالا لمستلزمات تطوير النظام السعري الحالي **يتطلب الامر الاتي :-**

أ- اعتماد النظام المحاسبي الموحد لاسيما الأسس العامة للتكاليف في كافة مؤسسات ومنشات القطاع العام بما يخدم او يتلائم والنشاطات السعرية ومتطلبات تطويرها ٠

ب- اعداد جداول أساسية تتضمن بيانات ومؤشرات تكوين السعر بمختلف مستوياته (اي المقترح السعري) واعداد الاطار العام له والتنسيق مع الجهات المعنية لكي يعتمد من قبل المنشآت الإنتاجية لأعداد اطارها الخاص المكيف بهدف تحديد مكونات أسعار منتجاتها ٠

ت- اعداد بيانات وتعليمات مركزية من قبل الجهة المختصة للأسعار لدراستها وإقرارها من قبل وزارة الصناعة بغية تحديد مستويات وحدود الإقرار السعري حسب التصنيف السلعي المعتمد بهذا الخصوص ٠

ث- اعداد تعليمات واضحة ودقيقة حول كيفية احتساب الهوامش والارباح حسب المراحل وقيام وزارة الصناعة بالتنسيق مع المنشآت الإنتاجية والتسويقية لتحديد الصيغ التي تعتمد لهذا الغرض ٠

ج- تتولى الجهة المختصة متابعة وضمان تطبيق الأسس والتعليمات المقرة بهذا الصدد وقيامهم بتقديم التقارير الدورية الى الوزارات المختصة في إطار مجمل النشاط الاقتصادي والاجتماعي المرتبط بخطط التنمية ٠

ويطرح التقرير جملة من التوصيات المتعلقة لتنفيذ المستلزمات الإدارية والتنظيمية والفنية للسياسة السعرية الزراعية والمطلوب استكمالها على مراحل وبرامج زمنية معينة ومن أهمها الاتي :-

أ- **المستلزمات الإدارية والتنظيمية**

استحداث هيئة او دائرة مختصة بالتسعير للمنتجات الزراعية الأساسية بشقيها النباتي والحيواني ترتبط بوزارة الزراعة (المديرية العامة للتخطيط والمتابعة) **ويمكن لهذه الهيئة ان تتولى المهام الأساسية التالية:-**

- النظر باقتراحات الوحدات والمؤسسات الإنتاجية حول سعر المنتج وتدقيقها والمصادقة عليها طبقا لنوعية المنتج الزراعي وبالأسناد الى الأسس والضوابط المقرة من قبل الدولة وكذلك النظر في مقترحات أسعار

المستهلك وإقرار عدد محدود منها بحسب الصلاحيات المناطة بها ورفع المقترحات الأخرى سواء كانت مقدمة لإقرار السعر او لتعديله الى الجهات ذات العلاقة وفقا لطبيعة السلعة واهميتها ٠

- المشاركة مع الوزارات والجهات المعنية الأخرى في الرقابة السعرية وحسن تطبيق أسس وضوابط السياسة السعرية الزراعية المقرة ٠
- المساهمة في تحديد واعداد البيانات المطلوبة لبناء الأسعار ومكوناتها من تكاليف وغيرها ٠
- تنظيم استيراد السلع الزراعية بمختلف أنواعها واغراض استعمالاتها بما يؤمن ملافاة تعدد الجهات المستوردة وتكوين تصور موحد عن أساليب التسعير ٠

ب- <u>المستلزمات الفنية</u>

- التوجه لأعداد حسابات التكلفة الإنتاجية النباتية والحيوانية ذلك انها تعتبر من أدوات السيطرة والرقابة على استخدام المادية والعمل الضروري لإنتاج سلعة معينة ايانها تعد من المكونات الرئيسة لبناء السعر وتحركاته التي لابد وان ترتبط عضويا بمسالة استعمالات أدوات ومستلزمات الإنتاج التي تجسد في النفقات النقدية والعمل المبذول في مجال معين من روع الإنتاج الزراعي، علاوة على أهميتها في ميدان الحسابات القومية والفوائض المتراكمة داخل الزراعة بفروعها المختلفة والعلاقة بين هذه الفوائض وتلك المتحققة في بقية القطاعات ويتم ذلك بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء ٠
- استكمال أسس ومعايير تصنيف المحاصيل الزراعية الرئيسة وفق النوعية والمواصفات المطلوبة من قبل الجهات المعنية والمختصة باستلام المحاصيل نفسها ليكون السعر بموجب هذا التصنيف على ارتباط بالنوعية أيضا وليس بالكمية فقط٠
- توفير المستلزمات الزراعية للفلاحين بالكميات والاوقات المناسبة وبأسعار معتدلة بحيث يمكن للفلاح ان يستخدمها على نحو فعال وقد اعيد النظر في دعم أسعار هذه المستلزمات برفعه كلا او بعضا ٠
- اجراء مسح شامل للأراضي الزراعية مراعين فيه تصنيف الترب بحسب خصوبتها ومن ثم تحديد الأقاليم والمناطق المناسبة لإنتاج اهم الغلات الرئيسة والتوجه من خلالها الى التخصص الاعمق ٠
- توفير المعطيات والإحصاءات المطلوبة سنويا حول حجم الطلب المتوقع على المنتوجات الغذائية واستخداماتها وكذلك المواد الأولية الزراعية ويكون ذلك من اختصاص الجهات المعنية ٠
- الاخذ في الحسبان عند بناء الأسعار وعلاقاتها النسبية مؤشرات الخطة الزراعية السنوية بصدد كميات الإنتاج ومساحات الأراضي المستهدف زراعتها وذلك بغية أداء السياسة السعرية دورها في تحقيق الأهداف الإنتاجية المخططة ٠
- تقوية إدارة الإنتاج والاهتمام بتطوير نظام التسويق الزراعي وبشكل خاص توفير الطاقات الخزينة الملائمة لاستيعاب المحاصيل الرئيسة وكذلك توفير شبكة واسعة وفعالة للنقل تساعد على تدفق السلع الزراعية النباتية والحيوانية بانتظام الى الأسواق ومن ثم ملاقاة التبذير الذي يقيد ينشا من تلف المنتوجات ذات

القابلية السريعة للتلف ليكون النظام التسويقي في النهاية الحلقة المباشرة المؤثرة في عملية الإنتاج ككل وليساهم بشكل مناسب في تحقيق التوازن المطلوب ما بين العرض والطلب على السلع الزراعية ٠

• الاخذ بأسلوب الشراء التعاقدي من المزارعين لاسيما انه يسمح بالجمع بين أدوات السياسة الاقتصادية والسياسة السعرية أي المزاج بين الوسائل ذات التأثير المباشر وغير المباشر في الإنتاج الزراعي علاوة على انه يتضمن تعهدا من المنتج الزراعي بتسليم الإنتاج بمواصفات محددة في مكان وزمان معنيين فالتوسع في مثل هذا الأسلوب لشراء المنتجات الزراعية بأسعار معلنة مسبقا من الأمور التي تساعد على تنفيذ أغراض السياسة السعرية على نطاق التنظيمات الزراعية السائدة والمزارع الفردية وان التوسع في أسلوب الشراء التعاقدي وشموله لإنتاج النشاط الخاص في الريف يمهد السبيل لإخضاع هذا النشاط بشكل متدرج الى القرارات ذات العلاقة بخطة الإنتاج الزراعي ٠

المصـــادر

أولا :- المصادر باللغة العربية

١- أس اندر، جوانب معينة في نظام الأسعار في المانيا الجهاز المركزي للأسعار ، مجموعة مترجمة

٢- بسطام عبود زيدان ، مهمة تخطيط الأسعار في العراق ، الجهاز المركزي للأسعار

٣- جيكوش نيك ،الأسعار الزراعية وسياسة الدخول الجهاز المركزي للأسعار ١٩٨٠

٤- جيكوش نيك ،افاق جديدة في السياسة السعرية ترجمة (د٠ حسن علي سليمان وبسطام عبود الجنابي) بغداد- تشرين الأول ١٩٧٨

٥- جيكوش نيك ،السياسة السعرية مفاهيمها وابعادها ارتباطا بخطة التنمية ١٩٨٠،١٩٧٦ مع التركيز على القطاع الزراعي بغداد- تشرين الأول ١٩٧٧

٦- حسن علي ،القطاع التجاري وافاق التطبيق الاشتراكي لجنة تنظيم التجارة ،الجهاز المركزي للأسعار ١٩٨٠

٧- سامال مجيد فرج ،فرج السياسة السعرية – الجزء الأول – المبادئ والاسس العامة ، الجهاز المركزي للأسعار مجلس تنظيم التجارة بغداد- ١٩٧٩

٨- سامال مجيد فرج السياسة السعرية (خصائص الواقع ومتطلبات المستقبل) الجهاز المركزي (الملغى) مجلس تنظيم التجارة بغداد-، نيسان ١٩٨٥

٩- كاظم ثويني، تقييم تجربة التسعير الرسمي للخضر والفواكه في العراق ٠

١٠ – كمال محمد سعيد الخياط ، السياسة السعرية الزراعية وعلاقتها بخطة الانماء ٠

١١-ثائر محمود وايناس محمد -استراتيجية دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية مع إشارة الى تجربة العراق – مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية المجلد ٥ العدد(١٠) بغداد ٢٠١٣ ٠

١٢- عبدالله الشاوي ، عامر احمد دور الدولة في دعم القطاع الصناعي في العراق(دراسة ميدانية) مجلة الإدارة والاقتصاد السنة الرابعة والثلاثون العدد التاسع والثمانون بغداد ٢٠١١

١٣- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء / قسم الأرقام القياسية المجموعة الإحصائية ٠

١٤ وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء مديرية أحوال المعيشة (مسح ميزانية الاسرة السريع في العراق) بغداد للسنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٥-٢٠٠٧

١٥- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء مديرية الإحصاء الزراعي الأرقام القياسية للقطاع الزراعي للسنوات ٢٠٠٤-٢٠١٢

١٦- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء مديرية الحسابات القومية سنوات متفرقة ٠